ظاهرة تشذيذ القاعدة المطّردة في الإملاء العربي: أسبابها، وعلاج آثارها

د. صالح بن محمد الصَّعَب

قدم للنشر: ١٤٤٦/١٠/٠٦هـ	قبل للنشر: ١٤٤٧/٠١/٠١هـ
DOI: 10.63259/1765-011-001-008	

المستخلص:

سعى هذا البحث إلى دراسة ظاهرة أثرت كثيرًا في نظام الكتابة العربية، وهي ظاهرة تشذيذ القاعدة المطردة في الإملاء.

وقد بدأ البحث بالفصل الأول: وفيه حقق القول في مصطلحات الاطراد، والشذوذ، والتشذيذ.

ثم درس في الفصل الثاني: الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهرة تشذيذ القاعدة المطردة، واقترح في الفصل الثالث:إستراتيجية لعلاج آثار هذه الظاهرة، ووصل البحث إلى نتائج منها: أن تراثنا الإملائي العلمي متنوع، وغني جدًا بالآراء التي قد تفيد في حل مشاكل نظام الكتابة، ومنها أيضًا أن التشذيذ كان من صنع بعض اللغويين أنفسهم.

وأوصى البحث بأن تتبنى المؤسسات اللغوية الكبرى، كمجمع الملك سلمان للغة العربية، مشروعًا لمراجعة نظام الكتابة؛وفق معايير تعالج مشاكلها.

الكلمات المفتاحية: نظام الكتابة، الإملاء، التقعيد اللغوي، الاطراد والشذوذ، تعليمية اللغة.

The Phenomenon of Irregularizing Established Rules of Arabic Orthography: Causes and Remedies

Dr. Saleh bin Mohammed Al-Sa'ab

Received: 1446/10/06	Accepted: 1447/01/01
DOI: 10.63259/1765-011-001-008	

Abstract: This research investigates the phenomenon of irregularizing some established rules of orthography, a phenomenon that has significantly affected the Arabic writing system. The study begins by examining the terms of regularity, irregularity, and irregularization. It then delves into the reasons behind the phenomenon of irregularizing established rules of orthography. In the third section, a strategy to address the effects of this phenomenon is proposed. The key findings include the following: 1) the Arabic orthographic scholarly tradition is highly diverse and rich in perspectives that may contribute to resolving problems within the writing system; 2) irregularization was, in some cases, the result of the actions of certain linguists themselves. Finally, the paper recommends that major Arabic language institutions, such as King Salman Global Academy for Arabic Language, should adopt a project to review and reform the writing system in accordance with standards designed to address its existing issues.

Keywords: writing system, orthography, linguistic standardization, regularity and irregularization, language pedagogy.

مقدمة

من طبيعة العلوم أنها تَنْمُو تراكُميًّا، ويُجَدِّدُها العلماء عند ظهور الحاجة.

وقد اجتهد سلفنا عند ظهور الحاجة في أزمانهم، فأبو الأسود الدؤلي لم يكن ليُقَعِّد النحو، ولا ينقط المصحف نقط الإعراب لو لم يَفْشُ اللحن.

ونصر بن عاصم لم يكن ليَخْترع نقط الإعجام لو لم يقع التَّصحيف.

والخليل لم يَخترع الشكل لو لم تَتَقَدَّم المعارف، وتَحتاج إلى نظام إملائي مُتَطَوِّر.

ونرى أن هذه المرحلة التاريخية التي نعيشها هي أكثر مرحلة نَحتاج فيها إلى مراجعة نظام الكتابة العربية، وتَحديثه؛ لما يبدو لنا من انتشار ظاهرة الضعف الإملائي في العالم العربي، كما أَثْبَتَتْ ذلك كثير من الدراسات، نُشير إلى واحدة منها للاختصار، وهي دراسة (تقييم الأداء الإملائي لدى طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لمحمد البشري[1]؛ لأنه أحال فيها إلى دراسات كثيرة في هذا الشأن. ونحتاج إلى مراجعة نظام الكتابة؛لأسباب أخرى، منها: انتشار التعليم النِّظامي، وانحسار الأمية، وإلزام الأطفال بتَعَلُّم قواعد الإملاء التي قد لا يكون بعضها موضوعة لهم.

وفي تَحديث القواعد الإملائية تيسير لعشرات الملايين من الطلاب في العالم العربي.

وفي تَجْديد القواعد كذلك توجيه للجهد الذي يُبْذَل في تدريس قواعد يمكن الاستغناء عنها إلى تدريس كتابة النصوص، والمهارات العُلْيا من الكتابة.

ومن الأسباب أيضًا انتشار الكتابة في عصرنا،بعدما كانت قديمًا محصورة بمجالات قليلة: كالكتب، والدواوين، والصكوك.

أما الآن فهي في الشارع، والإنترنت وغيرهما، ويَتَعامل معها الإنسان يوميًا آلاف المرات.

ولأن التجديد كذلك أمر طبيعي عند الحاجة، فهو دليل على حياة، ونهضة.

---

(١) محمد البشري، تقييم الأداء الإملائي لدى طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع١٩٨، ٢٠١٣، ١٥ – ٥٩.

وقد حاول المعاصرون جهدهم في محاولة معالجة بعض مشاكل نظام الكتابة العربية بُمبادرات فردية، وجماعية بالعشرات، بل بالمئات، سَيَمُرُّ بعضها في أثناء البحث.

ونزعم أن ظاهرة تَشذيذ القاعدة المُطَّردة من أهم أسباب مشاكل نظام الكتابة العربية؛ لذلك شَرَعْنا بهذا البحث لدراسة هذه الظاهرة، والبحث عن أسبابها، وعلاجها.

ولنُحَقّق هذا الهدف، بدأنا أولًا بفصل تناولنا فيه مصطلحات (الاطّراد، والشُّذوذ، والتَّشذيذ)، وحاولنا فيه تحقيق الحديث عن قواعد الكتابة، وتقعيدها عند علمائنا المُتَقَدّمين - رَحِمَهُمُ الله-.

ثم تَلا ذلك فصل تناولنا فيه: أسباب هذه الظاهرة بعد تَتَبُّعِنا لأمَّهات كتب الكتابة العربية، وقد بدأناه بتَمْهيد حول مراحل تَطَوُّر الكتابة عند العرب.

ثم تناولنا في الفصل الثالث: الإستراتيجية التي نقترحها لحل آثار هذه الظاهرة، وعرضنا قبل ذلك للمحاولات التي اقترحها العلماء المعاصرون لمُعالجة مشاكل الإملاء، ثم ذكرنا بعض الأسباب التي تَحُثُّنا على إعادة النظر في قواعد الإملاء، وتَحديثها، وعرضنا بعد ذلك الإستراتيجية المقترحة لمراجعة قواعد الإملاء قاعدة قاعِدة، وضربنا على ذلك أمثلة تطبيقية عليها.

ثم خَتَمْنا البحث بخاتمة ذكرنا فيها أهم النتائج، والتوصيات التي وَصَلْنا لها.

وقد حَرَصْنا في أثناء مُعالجاتنا لقضايا هذا البحث ألا نَسُوق أقوال العلماء المُتَقَدّمين -رَحِمَهُمُ الله- على سبيل الحكاية، بل اقتبسنا كثيرًا منها بنصها؛ لأهمية ألفاظها، أو لأن القول عزيز، قليل التداول، أو لأنها مُختصرة بالأصل.

١. الفصل الأول:
التَّشذيذ في الإملاء العربي: بين القاعدة، والاستثناء

يقوم الإملاء العربي على قاعدة عامة كبيرة، وهي (أن يوافق المكتوب الملفوظ).

لكن المُتَتَبِّع يُلاحِظ أن هذه القاعدة على بساطتها خُولِفَتْ كثيرًا في كتب الإملاء القديمة، والحديثة. فكان الأصل أن يُلْتَزَم بها، ولكن هذا الاطِّراد كُسِر في مواضع عِدَّة، ونَتَج عن ذلك شُذوذات كثيرة.

ونرى قبل الشُّروع في تناول أسباب الظاهرة، وعلاجها أن نَعْرِض لمصطلحات:(الاطِّراد، الشُّذوذ، التَّشذيذ)؛ لأهميتها في البحث:

١.١ الاطِّراد، والشُّذوذ:

تَدور مادة (ط–ر–د) في اللغة حول معنى الإبعاد، «واطَّرَدَ الشيء اطِّرادًا إذا تابع بعضه بعضًا، وإنما قيل ذلك تشبيهًا كأن الأول يطرد الثاني... واطَّرَدَ الأمر: استقام، وكل شيء امتد، فهذا قياسه، يقال طَرِّد سوطك: مَدِّدْهُ».(١)

فالاطِّراد يأتي بمعنى التَّتابع، والامتداد، والشيء الممتد المستقيم يُسَمَّى مُطَّرِدًا؛ لذلك قيل عن ابن أبي إسحاق الحضرمي: «هو أول من بَعَج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العِلَل، وكان مائلًا إلى القياس في النحو»(٢)، أي أنه مدَّ القياس المُطَّرِد.

وقد ذكر ابن جني أن اللغويين جعلوا المستمر من كلام العرب أصلًا مُطَّرِدًا، وجعلوا ما فارق الباب وانفرد بقاعدة خاصة له شاذًا(٣)، فالمُطَّرِد عند النحاة –كما ذكر ابن جني– يشير

(١) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار الفكر، ١٩٧٩م، ٣، مادة (ط.ر.د).

(٢) محمد بن الحسن الإشبيلي (ابن الطراح)، طبقات النحويين، واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤م، ٣١.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، ١: ٩٧.

إلى شيوع الظاهرة في كلام العرب؛ حتى تُصْبِح نظامًا عامًا، وأصلًا يُقاس عليه كظاهرة رفع المُثَنَّى بالألف، ونَصْبه،وجره بالياء.

أما الشاذ فيشيرون به إلى الظواهر القليلة في كلام العرب التي خالفت النظام العام المُطَّرِد، وأصبحت بذلك نظامًا فرعيًا خاصًا، لا يَصِح القياس عليه كلغة الحارث بن كعب التي تَجعل المُثَنَّى مُعْرَبًا بالألف في كل حال.

وبهذا صار مُصطلح الاطِّراد يشير إلى ظاهرة كفاية الشواهد النصية كمًّا، وصار مُصطلح الشُّذوذ يشير إلى نقصان هذه الكفاية النصية.(١)

أما الأصل المُطَّرِد في الإملاء فهو: (أن يوافق المكتوب الملفوظ).

والمُتَقَدّمون قَلَّما يُصَرّحون به في مؤلفاتهم، كقول ابن السراج: «الكتاب دال على الكلام كما أن الكلام دال على ما في النفس، فَحَقُّ الكلمة إذا كُتِبَتْ أن تُوَفَّى عدد حروفها التي لها في الهجاء، وأن تُصَوَّر كل حرف منها بِصُورَته التي وُضِعَتْ له في: أ، ب، ت، ث (يعني الأبجدية)، وكما أن اللفظ إذا اصْطلح عليه أهل اللغة،وجعلوه بمعنى بعينه، فَحَقُّه إذا أُريد ذلك المعنى أن يُذْكَر ذلك اللفظ من غير زيادة، ولا نقصان»(٢)، وقوله: «فإنه من لم يَعلم حقيقة اللفظ لم يَعلم الصواب في الخط؛ لأن الخطَّ تابع، واللفظَ متبوع»(٣)، فابن السراج في هذا النص يقيس الكتابة على التَّلَفُّظ، فكما أن التَّلَفُّظ يُعَبِّر عما في النفس، ويطابقه، فإن الكتابة تُطابِق الملفوظ دون زيادة، أو نقصان.

ورغم أن المُتَقَدِّمين لا يُصَرّحون به في بداية أبواب الهجاء في كتبهم، كما فعل المُتَأَخّرون كابن الحاجب، ومن تابعه كالسيوطي، والفاكهي، وغيرهما، لكنه يُلاحَظ في تعليلاتهم لبعض الآراء، كقول ثعلب: «اختلف العلماء بأي صورة تكون الهمزة، فقالت طائفة: نكتبها بِحركة ما قبلها، وهم الجماعة. وقال أصحاب القياس: نكتبها بِحركة نفسها.

واحتجَّت الجماعة بأن الخطَّ يَنوب عن اللسان، قال وإنما يلْزمنا أن نُتَرْجِم بالخط ما

(١) علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٢م، ١٢٤.

(٢) أبو بكر محمد بن السري ابن السراج، كتاب الخط، تحقيق عبد الحسين محمد تقي الحلي، بغداد: وزارة الثقافة، والإعلام – دائرة الشؤون الثقافية، مجلة المورد، المجلد ٥، العدد ٣، ١٩٧٦م، ١٠٧.

(٣) المرجع السابق: ١٠٧.

نطق به اللسان، قال أحمد بن يحيى: وهذا هو الكلام»[١]، فالكتابة عند ثعلب تكون ترجمة للملفوظ، ومُطابقة له.

ومثل ذلك رأي أبي علي الفارسي في مسألة كتابة الألف المُتَطَرِّفة، إذ يرى أن الأصل،والقياس الذي كان ينبغي أن تُكتَب عليه الألف هو الألف القائمة دون النظر إلى أصلها اليائي، أو الواوي، كما لا نفعل ذلك في (قال، باع)؛ إذ تكتب ألفًا حسب النطق، ولا يُفَرَّق بين ما أصله واو، أو ياء[٢]، فأبو علي يرى أننا نُراعي المنطوق، ونُطابِقه في الكتابة دون النظر للأصل الصرفي، وما يقع من إعلال، أو إبدال.

ومنه ما نقله ابن النحاس عن الأخفش الصغير في المسألة نفسها، وذلك قوله: «وقد علمنا أنَّا إنما ننقل إلى الكتاب ما كان في اللفظ، وإذا قلنا (رمى) فليس في اللفظ إلا ألف»[٣]، فالأخفش لا ينظر لأصل (رمى) اليائي، بل ينظر إلى المنطوق.

وقريب منه قول ابن بابشاذ: «وإذا جُهِل أصل الألف من جميع هذه الجهات، كُتِبَتْ بالألف حَملًا على اللفظ؛ لأنه الحاصل في اليد، مثل ألف (ما) وألف (ذا) وألف (تا)»[٤]، فقوله (الحاصل باليد) يعني أنه الحاصل أمامنا في اللفظ بغض النظر عن أصله.

أما المُتَأَخّرون فيُصَرّحون بِحَدّ الإملاء، وقواعده، فابن الحاجب في الشافية يَحُدّه بأنه: «تصوير اللَّفْظ بحروف هجائه»[٥]، وتابعه من جاء بعده بتعاريفهم، فهو عند ابن عقيل: «كتابة الألفاظ التي تَرَكَّبت من حروف الهجاء، وهي حروف المعجم»[٦]، وعند

(١) محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م، ١٥: ٤٩١.

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم للطباعة، والنشر، والتوزيع، ١٩٨٧م، ٩٤.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، عمدة الكتاب، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، الرياض: دار ابن حزم، ٢٠٠٤م، ١٣٥.

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم جمعة، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧م، ٤٤٨.

(٥) جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م، ١٠٣.

(٦) بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٥م، ٤: ٣٣٥.

السيوطي: «الخَطّ تَصْوير اللَّفْظ بِحروف هجائه غير أَسماء الْحُروف، مَعَ تَقْدير الِابْتِدَاء، وَالْوَقْف»[1]، ثم جمع الفاكهي بين تعريف ابن الحاجب،وقاعدة لابن مالك، فقال: «تصوير اللفظ المقصود تصويره بِرَسْم حروف هجائه، بأن يُطابِق المكتوب المنطوق به: في ذوات الحروف،وعددها».[2]

ويقف الإملاء عندهم على قاعدتين كبيرتين:

١- فصل الكلمة عن الكلمة الأخرى إلا إذا كانت الكلمة لا يُبتدأ بها،أو لا يُوقَف عليها،أو تُعَدّ مع الكلمة الأخرى كالشيء الواحد.

وهذا الأصل يَتَرَدَّد كثيرًا في كتب المُتَقَدّمين، والمُتَأَخّرين.

فابن قتيبة مثلًا يقول: «وكذلك القياس أن يُكتَب كل حرف (الحرف أي: الكلمة) على الانفراد، ولا ينظر إلى ما قبله مما يُزيله عن حاله إذا أدْرجتَ، فتُغَيّره إذا اتصل به»[3]، ونَجِدُه عند ابن السراج في قوله: «فَحَقّ كل لفظة من هذه الثلاث: (يعني الاسم،والفعل،والحرف) أن تُكتَب منفردة،إلا أن يكون حرف لا يمكن النطق به وحده، نحو: اللام في قولك: لبكر، والفاء في قولك: فافعل، والتاء في: فعلت، والهاء في: غلامه؛ فإن ما لا يمكن أن يُنطَق به مُفردًا إذا اتصل باسم، أو فعل وُصِل به.

فأما ما يمكن النطق به نحو: (من، وحتى) فإنه يُفرَد.

والأصل أيضًا في كل كلمة أن تُكتَب على اللفظ بها مُبتدأَة، وموقوفًا عليها، ولا يُلْتَفَت إلى ما تَصير إليه الكلمة، إذا كان قبلها كلام، أو وُصِلَتْ بما بعدها» [4]

وهو كذلك عند ابن درستويه في مثل قوله: «لأن الكلمة إنما يُوضَع هجاؤها على حِيالها

(١) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، القاهرة: المكتبة التوفيقية، ١٩٦٢م، ٣: ٥٠٠.

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م، ٣١٥.

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، دمشق: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م، ٢٢١.

(٤) ابن السراج، كتاب الخط، ١٠٧.

موقوفًا عليها، ولا تُحْمَل على ما قبلها، ولا ما بعدها»[١]، وقوله: «وحَقّ كل كلمة تقع مفصولة في الكتاب مما قبلها، وما بعدها؛ليَدُلّ كلٌّ على ما وُضِع له مُفردًا، إلا أن يقع قبل الكلمة، أو بعدها كلمة على حرف واحد، فيجب وصلها بها؛ لأن العرب لا تَنطِق بحرف واحد مُفردًا، فَيُبتدأ به، وتَقف عليه. وكذلك يجب ألا يُفرَد مثل ذلك في الكتاب اتّباعًا للفظ».[٢]

ونَجِد المُتَأَخّرين كابن مالك [٣]، والقلقشندي[٤] يُصَرّحون بها أوضح من المُتَقَدّمين، ويَشْرَحونها.

فهذه النصوص من أئمة هذا العلم تَنُصّ على أن الأصل أن كل كلمة تُكتَب بافتراض أنها مُبتدأ بها الكلام، وموقوف عليها، أي أنها لا تَتَأَثَّر بالكلمة السابقة لها، ولا اللاحقة في مثل الإدغام،ونحوه.

٢- مُطابَقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف، وعددها.

وقد مر الحديث عن هذه القاعدة في أثناء الحديث عن الأصل المُطَّرِد في الإملاء، وقد نقلنا كلام المُتَقَدّمين حول هذا الأمر.

ونُضيف إليه نصًا مُهِمًّا يُفَسّر القاعدة للقلقشندي، إذ يقول: «واعلم أن الأصل في الكتابة مُطابَقة المنطوق المفهوم (أي المنطوق).

وقد يَزيدون في وزن الكلمة ما ليس في وزنها؛ لِيُفصَل بالزيادة بينه، وبين المُشابه له، ويَنقصون من الكلمة عما هو في وزنها استخفافًا، واستغناءً بما أُبقي عما انتُقص إذا كان فيه دليل على ما يَحذِفون، كما أن العرب تَتَصَرَّف في الكلمة بالزيادة، والنقصان، ويَحذِفون ما لا يَتِم الكلام في الحقيقة إلا به استخفافًا، وإيجازًا إذا عرف المُخاطَب المقصود ما يَقصدون»[٥]، فنحن نرى القلقشندي في هذا النص يَنُصُّ على الأصل،ثم يُعَدِّد الاحتمالات الأخرى التي قد يخرَج فيها عن الأصل.

---

(١) عبد الله بن جعفر بن درستويه، كتاب الكتاب، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢١م، ٩.

(٢) المرجع السابق، ٢٢.

(٣) محمد بن عبد الله بن مالك، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م، ٣٣٢.

(٤) أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٤م، ٣: ١٧٤.

(٥) المرجع السابق، ٣: ١٧٣.

والقاعدتان في الظاهر لا تَدخُل فيهما موضوعات الحذف، والزيادة، لكننا نَجد أن الإملائيين بعد ذكر الأصلين، أو القاعدتين يَبدَؤون بالتفصيل بما خرج عنهما، ونَجد في هذه التفاصيل موضوعات الحذف،والزيادة،وغيرهما مما خرج عن القاعدتين،كما يُلاحَظ في نص القلقشندي السابق.

ويُلاحَظ كذلك أن القاعدة الأولى داخلة في القاعدة الثانية عند التأمل؛ لأن الألفاظ مُنفصلة في النطق، والمعاني، وكذلك الكتابة التي تُعَبّر عنها يجب أن تكون مُنفصلة.

لذلك نَجد القلقشندي يقول: «واعلم أن الأصل فصل الكلمة من الكلمة؛ لأن كل كلمة تَدُلّ على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أن المعنيين مُتَمَيّزان، فكذلك اللفظ المُعَبّر عنهما يكون مُتَمَيّزًا.

وكذلك الخطّ النائب عن اللفظ يكون مُتَمَيّزًا؛ بفصله عن غيره».[1]

ومن هذا الاعتبار: نرى أن القاعدة الأولى داخلة في الثانية، وعليه يكون الأصل المُطَّرِد في الإملاء العربي: (أن يُطابِق المكتوب الملفوظ).

وما خرج عنه من وصل، وحذف،وزيادة، وغيرها يُعَدّ خروجًا عن الأصل المُطَّرِد.

لكن ينبغي أن نُشير إلى أن العلماء المُتَقَدّمين -رَحِمَهُمُ الله- يَجعلون ما خرج عن الأصل هو القياس،إذا وُضِعَتْ له قاعدة جُزْئية.

فالقياس عندهم مثلًا أن يُزاد واو بعد (عَمْرو)، رغم مخالفته للقاعدة العامة، والأصل المُطَّرِد. وهذا في ظني فيه نظر؛ لأن علماء اللغة لا يُجيزون القياس على الشاذ في النحو، حتى لو كان مَسموعًا عن العرب، فكيف يجوز هذا في الإملاء، وهو اصطلاح؟!

لذلك نَجد عالمًا كابن السيد البَطْلَيوسي يقول: «وقد اضْطَرَبَتْ آراء الكتاب، والنحويين في الهجاء، ولم يَلتزموا فيه القياس، فزادوا في مواضع حروفًا خشية اللبس، نحو واو عمرو، وواو أُوخي، وألف مائة، وحذفوا في مواضع ما هو في نفس الكلمة، نحو خالد،ومالك، فأوقعوا اللبس بما فعلوه؛ لأن الألف إذا حُذِفَتْ من خالد صار (خَلْدًا)، وإذا حُذِفَتْ من مالك، صار (مَلِكا)»[2]، فابن السيد يُشير إلى أن الزيادة، ونحوها خروج عن القياس، وأظن أن نقده، وملاحظته في محلها.

(١) المرجع السابق، ٣: ٢١٥.

(٢) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م، ٢: ١٢٥.

١.٢ التَّشذيذ:

التَّشذيذ على وزن (تفعيل) مصدر الفعل (فَعَّل).

ومعنى صيغة (فَعَّل) هنا: نسبة المفعول إلى أصل الفعل، وتسميته به، فشَذَّذْت القاعدة معناها: نَسبْتها إلى الشُّذوذ،وسَمَّيْتها شاذة، وقد يكون المعنى التعدية، أي: جَعَلتها شاذة.

والتَّشذيذ في الإملاء: هو إخراج المسألة عن القاعدة العامة المُطَّردة، (مُطابَقة المكتوب للملفوظ)، وجعلها قاعدة فرعية،مُخالِفة للقاعدة الأصلية المُطَّردة، ثم القياس عليها بعد ذلك؛ لسبب من الأسباب،كإزالة اللبس،وتوالي الأمثال،وغيرهما.

ثم قد تُشَذَّذ القاعدة الشاذة،وذلك بالعودة إلى القاعدة الأصلية، أو توليد قاعدة شاذة أخرى، كما في الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

* الأصل المُطَّرد: الرمز الكتابي لحرف الألف هو (ا).

* تَشذيذ (١): إذا كانت الألف مُتَطَرِّفة، والكلمة زائدة عن ثلاثة أحرف، فإنها تُكتَب على صورة الياء (ى)، مثل: انتهى،ومستشفى.

* تَشذيذ (٢): شَذَّ عن (تَشذيذ ١) إذا كانت الألف مُتَطَرِّفة والكلمة زائدة عن ثلاثة أحرف، لكنها مسبوقة بياء، فإنها تَعُود إلى الأصل، وتُكتَب ألفًا (ا)؛لِتَوالي الأمثال، مثل: دنيا.

* تَشذيذ (٣): شَذَّ عن (تَشذيذ ٢) الاسم (يحيى)، إذ كُتِب بالياء،رغم أنه مسبوق بياء؛لِتَفريقه عن الفعل (يَحْيا).

* ثم الاسم (يحيى) إذا أُضيف إلى مُضمَر، فإنه يَعُود للألف مرة أخرى.

* وهذه التَّشذيذات في الألف المُتَطَرِّفة ليست كل ما يُشَذَّذ في المسألة، بل هناك الاسم،والفعل الثلاثي الذي أصل الألف فيه ياء، وثمة الكلمات التي خرجت عن الأصل، مثل: (موسى، عيسى، بخارى، إلى، ومتى...).

المثال الثاني:

* الأصل المُطَّرد أن تكون الرموز الكتابية بعدد الحروف الملفوظة.

* تَشذيذ (١): تُحذَف همزة كلمة (ابن) إذا كانت مُفردة،واقعة بين عَلَمين،وكانت نَعْتًا لما قبلها.

* تَشذيذ (٢): إذا لم تقع كلمة (ابن) بين عَلَمين، أو كانت أبوة العلم الثاني غير حقيقية، أو كانت خبرًا،لا نَعْتًا، فإنها تثبَت الهمزة فيها، كذلك إذا ثُنِّيَتْ.

* تَشذيذ (٣): إذا تَحَقَّقَتْ الشروط كلها، ولكن كلمة (ابن) وقعت في أول السطر، فإنها تَعُود إلى أصلها المُطَّرِد، وتُثبَت الهمزة.

المثال الثالث:

* الأصل المُطَّرِد أن تكون الرموز الكتابية بِعدد الحروف الملفوظة.

* تَشذيذ (١): يُزاد واو في كلمة (عَمر) في حالة الرفع، والجر؛لِلتَّفريق بينها، وبين كلمة (عُمر).

* تَشذيذ (٢): في حالة النصب تَعُود الكلمة إلى الأصل، وتُكتَب بلا واو؛ لأن (عُمر) ممنوعة من الصرف، فلا تَلْتَبِس بها.

* تَشذيذ (٣): إذا أُضيفَتْ إلى ضمير، أو صُغِّرَتْ،أو نُسِب إليها، فإن الواو تُحذَف.

* وحَقّ هذه أن تكون عِدَّة تَشذيذات، لكني رأيت أن أدمجها في فقرة واحدة.

المثال الرابع:

* الأصل المُطَّرِد أن تُكتَب كل كلمة مفصولة عن الأخرى.

* تَشذيذ (١): إذا دخل حرفا الجر (من، عن) على (ما)، فإنه يُنظر إلى نوع (ما)، فإذا كانت كافَّة أُدغِمَتْ بِحرف الجر بالاتفاق.

* تَشذيذ (٢): إذا كانت موصولة،أو شرطية، فالراجح العودة للأصل، وذلك بِفصل الكلمتين.

* تَشذيذ (٣): إذا كانت استفهامية، فالراجح الوصل.

المثال الخامس:

* الأصل المُطَّرِد أن تُكتَب الهمزة المُتَوَسِّطة على حسب حركتها، وحركة ما قبلها.

* تَشذيذ (١): إذا كانت الهمزة المُتَوَسِّطة مفتوحة بعد ألف، فإنها تُكتَب على السطر خِلافًا للقاعدة المُطَّرِدة، مثل: تفاءَل، وتشاءَم؛ وذلك هُروبًا من تَوالي الأمثال.

* تَشذيذ (٢): إذا كانت الهمزة المُتَوَسِّطة مفتوحة بعد واو مد، فإنها تُكتَب على

السطر، مثل: مُرُوءَة.

* تَشذيذ (٣): الياء الساكنة في وسط الكلمة تُعامَل مُعامَلة الكسرة إذا جاءت بعدها همزة، فَتُكتَب الهمزة على نبرة، مثل: هَيْئَة.

ويُلاحَظ من هذه الأمثلة التي انتقيتها من أبواب الإبدال، والحذف، والزيادة، والوصل، والهمزة أن القواعد التي خرجت عن الأصل كثيرة، رغم أنني لم أَسْتَقْصِ كل ما خرج عن الأصل، ونحن نَظُنُّ أن هذا تَشذيذ، لا شُذوذ، والفرق بين الشُّذوذ، والتَّشذيذ في الآتي:

الشُّذوذ: من صنع العرب الذين تُؤخَذ عنهم القواعد، فالمجتمع يَخرج في استعماله عن الأصل المُطَّرِد، ويُخالِفه، ثم يَجيء اللغوي بعد ذلك، ويَصف صنيع العربي، ويُصَنِّفه، ويَجعله من قبيل الشاذ الذي لا يُقاس عليه.

التَّشذيذ: من صنع اللغوي، إذ يَأتي للقاعدة المُطَّرِدة، ويُخالِفها ثم يقيس على الشاذ، والفرق بين التَّشذيذ، والشُّذوذ ظاهر **بَيِّن**، فالشُّذوذ سماعي يَصفه اللغوي، ويُثبته كما جاء، حتى لو لم يَقس عليه، أما التَّشذيذ فهو صناعي من عمل اللغوي، وهذا أمر سَنَبْسُط القول فيه في الفصل الثاني.

٢. الفصل الثاني:
أسباب ظاهرة تَشذيذ القاعدة المُطَّرِدة في الإملاء

مرت الكتابة العربية بمراحل نَشأة، وتَدَرُّج،ونُضوج كسائر العلوم، ولم تكن أول الأمر ناضجة مُتقنة، وكان العلماء يُشيرون إلى ذلك صراحة:كابن السراج **مثلا** الذي يقول: «الواو، والياء،والألف حروف المد،واللين عندهم واحد، فَيُبدِلون بعضها من بعض في الخط، واللفظ على ما يَجب في العربية، فيقولون: رأيت أبا محمد، ويكتبونه بالواو، وليس يُسْتَنكَر أن يُقال لهم الفضل، والتَقَدُّم، وليس لهم علم بالخط،وتحقيقه، وقد كتبوا (كمشكاة) بالواو»[(١)]، ونقل ابن السراج أيضًا عن الفراء قوله: «إن الذي رَسَم حروف التهجي لم يُحسِن»، ثم علَّق ابن السراج على قول الفراء أنه إنما عاب عليهم كتابة الأصوات بِصُوَر مُتَشابِهة مثل الصاد، والضاد.[(٢)]

لكن الكتابة مع هذا كانت صناعة لها قواعدها، وتُدَرَّس؛ وبهذا سبقت بعض العلوم اللغوية الأخرى في مسألة التأصيل، والتدريس، فقد ثَبَت أن النبي -ﷺ- فادى أسرى بدر بتَعليم الكتابة، قال ابن عباس: «كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فَجَعَل رسول الله -ﷺ-، فداءهم أن يُعَلِّموا أولاد الأنصار الكتابة»[(٣)]، وزعم المُبرَّد أن هذا أدَّى إلى فُشُوّ الكتابة بين المسلمين.[(٤)]

وكتب الصحابة المصحف بقواعد هذه المرحلة، ثم بدأت المرحلة الثانية من مراحل الكتابة العربية عندما نَقطَ أبو الأسود الدؤلي المصحف نقط الإعراب.

وكانت بداية هذه المرحلة مُتَزامِنة مع المرحلة الأولى لِنَشأة النحو العربي عند أبي الأسود أيضًا. وجاءت بعد ذلك المرحلة الثالثة للإملاء عندما نَقطَ نصر بن عاصم الليثي الحروف،

(١) ابن السراج، كتاب الخط، ٦٩.
(٢) المرجع السابق، ٧١.
(٣) أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٥م، ٣: ٢٠.
(٤) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة، والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧م، ١: ٢٤١.

وأَعْجَمَها، وكانت هذه المرحلة مُزامِنة للمرحلة الثانية للنحو العربي، أو قريبة منها في جيل ابن أبي إسحاق الحضرمي.

ثم بلغ الإملاء، والنحو ذِروَتَهما في المرحلة الرابعة للإملاء، والثالثة للنحو على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ طَوَّر الخليل الإملاء باختراع الشكل.

وإن كان الإملاء بلغ ذِروَته على يد الخليل، فإنه لم يزل يَنْمُو، ويَتَطَوَّر في الأجيال اللاحقة عندما تَجاوَزَت الكتابة مفهوم الكتابة الأساسية بتحويل الألفاظ المنطوقة إلى صُوَر تُمَثّلها، ووصلت إلى مرحلة الكتابة الإبداعية، والوظيفية بِصِفتيهما صناعة مُتَقَدّمة، يَحتاج إليهما الكتاب المُبدِعون، والمسؤولون في الدواوين، وغيرها.

وبدأ هذه المرحلة ابن قتيبة في كتاب (أدب الكاتب)،ثم تَلاه العلماء في كتب كثيرة، مثل: (صناعة الكتاب) لابن النحاس، وكتاب (أدب الكُتاب) للصولي، و(كتاب الكتاب) لابن درستويه إلى أن نصل إلى (صبح الأعشى)، للقلقشندي.

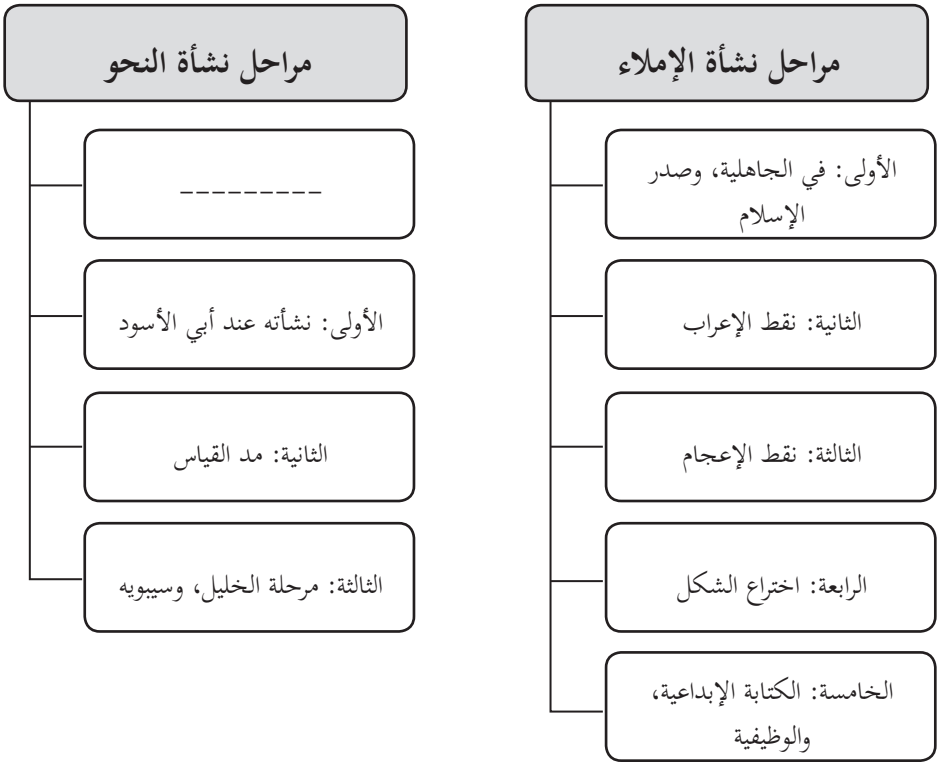

وأسباب ظهور ظاهرة التَّشذيذ عَديدة، بعضها يَتَّصِل باللغة، وأخرى خارج اللغة، لكن أهمها عندي:

٢.١ الخلط بين السماع، والاصطلاح

العلماء الذين اشْتَغَلوا بتطوير الإملاء بداية من المرحلة الثانية هم العلماء الذين كانوا يَشتغِلون بالتقعيد النحوي، ويَبدو أن هذا جَعَلهم يَستصحِبون القواعد المنهجية التي يَتَعاملون بها مع التقعيد النحوي إلى التقعيد الإملائي.

ومن هذا:

أ- الأخذ عن العرب:

يُلاحَظ أن الإملائيين أحيانًا يَنسبون الإملاء إلى العرب، كما يَنسب النحاة اللغة الملفوظة إليهم. فَمَثلًا: نقل السيوطي عن ثعلب أنه قال: «العرب تَكتفي بِألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف، واللام من الخط»[(١)]، هذا في مسألة دخول همزة الاستفهام على (أل التعريف).

كذلك نَجد السيوطي في مسألة أخرى يُعَلِّل رأيًا بأن العرب لا تَجمع بين ألفين، قال: «والاختيار مع الواو، والياء أن تسقَط الألف، وهو القياس، فأما الألفان فإن العرب لم تَجمع بينهما، ولذلك كتبوا أخطأ، وقرأ (لِلمُثَنَّى) بِألف واحدة، ولو كُتِبَتْ بِألفين كان ها هنا أوثق؛ لِيُفَرَّق بين الواحد، والتثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكَلام، أو بعده عليه»[(٢)]، أي:أنهم اكتفوا بالسياق.

ومنه قول الهوريني في المطالع: «وكما أنهم عَدُّوا في الألفاظ فصيحًا،وأفصح، فكذلك عَدُّوا في الكتابة مثله»[(٣)]

ومن هذا أيضًا أن ابن قتيبة يرى أن الكتاب قد يَزيدون حرفًا في الكتابة، أو يَحذِفون حرفًا من الكلمة إذا دَلّ عليه دليل كما تَفعل العرب في لغتهم مثل: (لم يَك)، وهم يُريدون

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٦: ٣١٦.

(٢) المرجع السابق، ٣: ٣١٥.

(٣) نصر الهوريني، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق طه عبد المقصود عبد الحميد، القاهرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٥م، ٨٢.

(لم يَكن)، ولم (أَبَل) وهم يُريدون (لم أُبال)[١]، أي أن فعل الإملائيين كان قياسًا على فعل العرب في التَّصَرُّف في الكلمات الملفوظة.

وإن كانوا لا يُصَرِّحون بهذا إلا قليلًا، فإنهم يَفعلونه كثيرًا في طريقة مُعالَجتهم للتقعيد،والمسائل. فتَراهم يُعاملون القاعدة الإملائية كالقاعدة النحوية، والصواب أن الإملاء من وضع العلماء أيًا كان عُمق معرفتهم،واللغة سماعية اجتماعية؛ لذلك نَجد ابن جني يقول: «الخط ليس له تَعَلُّق بِالفُصحاء، ولا عنهم يُؤخذ» [٢]، أي أن الإملاء لا يُربَط بالفصاحة، فيُؤخذ عن الفصحاء.

ب- تعليل الشُّذوذات:

وهذه فَرع عن الأولى؛ إذ عامل النحاة ما ورثوه من الكتابة عن العرب قبل الإسلام، كما عاملوا اللغة المنطوقة، وهذا أَلْجَأهم إلى تعليل ما ورد مُخالفًا للقياس،كما يَفعلون في المستوى النحوي، مثل:تعليل رفع اسم إن في مثل الآية: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، أو صرف الممنوع من الصرف، أو إعمال حرف في موضع، وإهماله في آخر...

لذلك نَجدهم يَستعملون التعليلات النحوية: ككثرة الاستعمال، أو إزالة اللبس، أو تَوالي الأمثال، أو التخفيف، وغيرها كما مر في نص ابن قتيبة السابق.

وهذا القياس فيه نظر؛ لأن النحوي مُضْطَرٌّ للتَّعليل في النحو؛لِضبط النظام العام،والقاعدة المُطَّردة، فلا يَحقُّ له تعديل القواعد النحوية، لكن الأمر في الإملاء مُختلِف؛ إذ الإملاء اصطلاحي صناعي من عمل اللغويين.

فالإملائي هو من يَضع القاعدة،ويُهَذِّبها،ويمكن أن نُمَثِّل على ذلك بتَعامُلهم مع حذف الألف من بعض الكلمات كحارث،وهارون، وإسحاق،وغيرها، فهي تُكتَب عندهم (حَرث، هَرون، إسْحق)، إذ عللوا الحذف بالتخفيف.

والصواب أن الكتابة العربية في أول نَشأتها كانت لا تُكتَب فيها الصوائت[٣]، فلما

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢١٣.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣م، ٦٥٢.

(٣) انظر: محمد بن سعيد الغامدي، وآخرون، نظام الكتابة العربية النشوء، والتطورات، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٧م، ٤٩.

انتشرت الكتابة بعد الإسلام اختلف الإملائيون حول هذه الألف، فذهب بعضهم إلى طَرْد الحذف خصوصًا في الكلمات المشهورة؛ لأنهم كانوا يَعتقدون أنه للتخفيف، والصواب الذي نراه أنه كان على الإملائيين أن يُصلِحوا هذا الخلل في الكتابة، لا أن يُخرِجوه، ويُعَلِّلوه، وهذا هو التطور الطبيعي للتقعيد في أي علم.

واستصحاب العلماء لِمنهجية التَّعامُل مع القواعد النحوية أدَّى إلى زيادة الشُّذوذات في الإملاء،لا إصلاحها.

٢.٢ الفئة المُستهدَفة لِكُتُب القدماء

يَختلف عادة مُحتوى أي كتاب في أي فن باختلاف الفئة المُستَهدَفة، فإن كان الكتاب مُوَجَّهًا للعلماء، والمُتَخَصِّصين فإن العُمق فيه يَزيد.

أما إن كان الكتاب مُوَجَّهًا لغير المُختَصِّين، أو للأطفال فإن مُحتواه،وعُمقه،ولغته تَتَغَيَّر حسب الفئة المُستَهدَفة.

ويُلاحَظ بعد تَتَبُّع أمَّهات كتب الكتابة القديمة أن الفئة المُستَهدَفة بها كانت خاصة الخاصة من الكتاب الإبداعيين، والوظيفيين.

الإبداعيون في الكتابة الأدبية، والوظيفيون من كتاب الدواوين، وهؤلاء هم خاصة الخاصة.

لذلك نَجد ابن قتيبة يُصَرِّح بهذا في مقدمة كتابه (أدب الكاتب)، وهو كتاب إمام في الكتابة، قال: «وليست كتبنا هذه لمن لم يَتَعَلَّق من الإنسانية إلا بالجسم، ومن الكتابة إلا بالاسم، ولم يَتَقَدَّم من الأداة، إلا بالقلم والدواة، ولكنها لمن شَدا شيئًا من الإعراب: فَعَرَف الصَّدر، والمصدر، والحال،والظرف، وشيئًا من التَّصاريف، والأبنية، وانقلاب الياء عن الواو، والألف عن الياء، وأشباه ذلك»[(١)]، ولم يَكتف بمعرفة الكاتب بالنحو،والصرف، بل زاد على ذلك أمورًا لا تَجتمع إلا بقليل من الكتاب، منها الرياضيات،والفقه،وأخبار الناس،وغيرها.

وفَصَّل ابن السيد البَطْلَيوسي الحديث تفصيلًا طويلًا عن أنواع الكُتَّاب في شرحه لأدب الكاتب، فجعلهم خمسة أنواع: «كاتب خط، وكاتب لفظ، وكاتب عقد، وكاتب حكم، وكاتب تدبير، فكاتب الخط: هو الوراق،والمُحرِّر.

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ١٢.

وكاتب اللفظ: هو المُتَرَسِّل.

وكاتب العقد: هو كاتب الحساب الذي يَكتُب للعامل، وكاتب الحكم: هو الذي يَكتُب للقاضي،ونحوه، ممن يَتَوَلَّى النظر في الأحكام.

وكاتب التدبير: هو كاتب السلطان، أو كاتب وزير دولته»[١]، وهؤلاء الأنواع المذكورة من خاصة الخاصة.

والصولي كذلك ذكر في مقدمة كتابه:أنه جَعَله جامعًا لكل ما يَحتاج إليه الكاتب.[٢]

وذكر الفئة المُستَهدَفة في كتب القدماء بَيِّن، ومُتَكَرِّر[٣]، فالكتابة كانت صناعة مُهِمة، والكُتَّاب المُشتغلون بها لهم منزلة عالية، أشار إليها ابن النحاس فيما نقله عن عبد الحميد الكاتب، قال: «أنتم معاشر الكتاب ذوو الأخطار من خيار الخيار، على أيديكم مَجاري النعم، والنِقَم، ليس فوقكم رغبة لِذي مَطلب، فَأَفضلكم الفاضل، وخَيْرُكم الخير، تَشهدون ما غاب الناس عنه، خيركم مُنتظر، وشركم مَخوف، فليست حال تَعدِل مكان الكاتب، ما خلا ذِروة الرِّياسة».[٤]

وهؤلاء الكتاب المُحترِفون -إن صَحَّت التسمية- كانوا يَحتاجون إلى التَّزَوُّد بأدوات كثيرة في مهنتهم، وهي تَختلف من كاتب إلى آخر؛ لذلك وضع اللغويون هذه الكتب التي تُزَوِّد الكاتب بأهم ما يَجعله يُتقِن مهمته، ولكن الكاتب لا يَنْهَل منها إلا وقد تزوّد في علوم مُختلفة قبل ذلك:كالنحو، والفقه، والحساب، وغيرها.

ونحن لا نَتَعَجَّب من تَعقيد القواعد الإملائية في هذه الكتب مثل: اشتراط معرفة أصل الألف اليائي، أو الواوي، ومعرفة إعراب (ابن)؛ إذ تُكتَب بصورة إذا كانت نَعْتًا، وصورة أخرى إذا كانت خبرًا، ومعرفة نوع (ما) سواء أكانت موصولة، أم زائدة، أم غير ذلك؛ لأن الفئة المُستَهدَفة قد تَأَسَّسَت في العلوم اللغوية كالنحو، والصرف.

بل تَجاوَز بعضهم هذا إلى أن عَدَّ الشكل، والإعجام مَنقَصة؛ لِتَقَدُّمهم في العلم،

(١) البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ١: ١٣٧.

(٢) أبو بكر محمد بن يحيى الصولي، أدب الكتاب، تحقيق محمد بهجة الأثري، بغداد: المكتبة العربية، ١٩٢٣م، ٢٠.

(٣) انظر مثلاً: ابن النحاس، عمدة الكتاب، ٣٢.

(٤) المرجع السابق، ٣١.

والمعرفة كما ذكر الصولي،[١]،وكان هذا شأن الكتاب في تَرْك النقط، والشكل، ذكر هذا ابن دُرستويه، لكن العِلَّة عنده ليست كعِلَّة الصولي، بل السبب زوال اللبس، ولم يَزُل اللبس عندهم إلا لِتَقَدُّمهم في العلم، قال: «واعلم أن من شأن أهل النحو، والشعر، والغريب تَقييد كل كلمة على ما يَستحق كل حرف منها مبسوطًا، ومُركَّبًا، واستيفاء الشكل، والنقط إحكامًا، واستيثاقًا؛ لأن علمهم أغمض، فَتَقييده أوضح على قارئيه.

ومن شأن كتاب الدواوين: التخفيف، وإغفال الشكل من كل ما وضح، ولم يَلتَبس، كما أن ذلك شأنهم في النقط، فإذا التَبَسَت الكلمة، أو الحرف فَتَقييدها لازم على جميع المذاهب».[٢]

والخلاصة أن الفئة المُستَهدَفة كانت مُتَقَدّمة في العلم؛ لذلك وُضِعَتْ لها قواعد إملائية تَحتاج إلى مقدمات في علوم أخرى.

٢.٣ قاعدة أن الأصل إزالة اللبس:

نَجد هذه القاعدة عند بعض العلماء؛ إذ الأصل عندهم أن نُزيل اللبس بين الكلمتين المُتَشابِهتين إما بزيادة حرف، أو حذف آخر، أو غير ذلك، قال ابن قتيبة: «الكتاب يَزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه؛ لِيَفصلوا بالزيادة بينه، وبين المُشابِه له».[٣]

ويمكن أن نُمَثّل على ذلك بالآتي:

* الألف الفارقة، قال ابن قتيبة: «ألف الفصل تُزاد بعد واو الجمع؛ مَخافَة التباسها بواو النسق في مثل «وَردوا و، كَفَروا»، ألا ترى أنهم لو لم يُدخلوا الألف بعد الواو، ثم اتصلت بِكلام بعدها ظَنّ القارئ أنها كَفَر، وفَعَل، ووَرد، وفَعَل، فَحيْزَت الواو لِما قبلها بِألف الفصل.

* ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تَنقطِع واوها من الحروف قبلها نحو ساروا،وجاءوا؛ فعلوا ذلك في الأفعال التي تَتَّصل واوها بالحروف قبلها نحو:سس كانوا، وبانوا؛ ليكون حُكم هذه الواو في كل موضع حُكمًا واحدًا».[٤]

---

(١) الصولي، أدب الكتاب، ٥٧.
(٢) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ٥٧.
(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢١٤.
(٤) المرجع السابق، ٢١٤.

* واو (عَمرو)، أُضيفَت الواو لِلتَّفريق بينها، وبين (عُمر).

* واو (أولئك)، أُضيفَت الواو لِلتَّفريق بينها،وبين (إليك)؛ إذ كلاهما تُكتَبان قبل النقط، والشكل كذا: (اللــ).

* ألف (مائة)، أُضيفَت الألف لِلتَّفريق بينها،وبين (منه) قبل النقط،والشكل.

* والعِلَّة التي جَعَلت الكتاب يَزيدون في الكلمات حروفًا ليست منها:هو أن الشكل، والنقط لم يَخترعَا، قال المُبرَّد: «إنما أُلْحِقَت الزوائد التي لا أصل لها؛لأن الخط وقع قبل حُدوث الشكل، فَجَرى الناس عليه، فمن ذلكم كتبهم (عَمْرًا) بالواو لِيَفصِلوا بينه، وبين عُمر»[(١)]، وقال كذلك: «فمن اتَّبَع الكُتَّاب كتب (مائة)،كما يَكتبون، ومن آثر الصواب كتبها بياء واحدة، وهمزها، وكذلك (عَمْرو)، فإذا خِفْتَ اللبس بين الشيئين نحو (بَكْر، وبِكْر) شَكَلْتَ كل واحد منهما لِيُعرَف من صاحبه، كما أنهما إذا استويا في الخط نَقطْتَ كل واحد منهما؛ لِيُعرَف من صاحبه»[(٢)]، فَالمُبرَّد في النص السابق يَقتَرح أن يُعامَل الشكل كما يُعامَل النقط، فإذا اشْتَبَهَت الكلمتان شُكِلتا،كما أنه إذا اشْتَبَه الحرفان نُقطا.

* وأشار ابن قتيبة إلى حل آخر بعدما ذكر أن الكتاب يَفصِلون بين المُتَشابِهات بالزيادة،والحذف، قال: «ورُبما لم يُمكِن الكُتَّاب أن يَفصلوا بين المُتَشابهين بزيادة، ولا نقصان، فتَركوهما على حالهما، واكتفوا بما يَدُلّ من مُتَقَدِّم الكلام، ومُتَأَخّره»[(٣)]، أي أنه إذا تَعَذَّرَت الزيادة، والحذف فإن السياق الحَكَم.

* وهذا الأصل في ظني غير دقيق؛ لأن المُتَشابِهات كثيرة **جدًا**، خصوصًا الفعل الماضي، والمصدر، مثل: جَمَعَ، وجَمْعٌ، وسَمِعَ، وسَمْعٌ، والصفات، والأسماء، مثل: صالِح الصفة، وصالِح الاسم وجابِر الصفة، وجابِر الاسم.

* فهل نُفَرّق بين كل مُتَشابِهين؟! فَنَجْعل أحمد، ويزيد الفعلين بِرَسْم والاسمين بآخر، وهل نُفَرّق بين الماضي، والمصدر، والجمع في مثل: كَتَبَ، كَتْبٌ، كُتُبٌ؟! لا نَظُنّ ذلك، بل الصواب أن نَعتَمِد الشكل، والسياق حَكَمًا في التَّفريق بينها،كما ذكر المُبرَّد، وابن قتيبة.

(١) ابن السراج، كتاب الخط، ١٢٥.
(٢) المرجع السابق، ١٢٥.
(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢١٤.

* بل إن هذه الزيادة أدَّت إلى أخطاء شائعة مثل نطق ألف (مائة)، وواو (عَمرو)؛ إذ بعض الناس يَنطِقها كما تُكتَب.

* وكذلك يَفعل العلماء مع أمن اللبس فتَجِدُهم يَتَجَوَّزون في أمور: كالحذف، والوصل، والنقط، والشكل، وغيرها، قال ابن السراج: «الحذف يكون على ثلاثة أوجه، إما لاجتماع صورتين، وصُوَر، وإما أن يكون لأنه لا يَلبس لفظ لفظًا آخر، أو يكون اسمًا معلومًا معروفًا فَيُحذَف منه»(١)، ومثل تَجَوُّزهم في حذف نُقْطَتَي التاء المربوطة إذا أُمِن اللبس، قال الهوريني: «وأما النقط فتارة يَجب عند خوف اللبس في مثل «هاء» التأنيث في نحو «مائة»، فإنها إذا لم تُنَقط هاؤها رُبما التَبَس في بعض التراكيب لفظها بـ»ماء» مُضافًا للضمير، وتارة يَجوز فيها الأمران إذا لم يَخَف اللبس»(٢)، وأمن اللبس باب طويل، لكني قصدت الإشارة إليه فقط.

* ويُلاحَظ أن إزالة اللبس، أو أمن اللبس هي مسألة نسبية تَختلف من شخص إلى آخر.

ونظن أن هناك أسبابًا أخرى لهذه الظاهرة: مثل عدم وجود مقدمات نظرية، كالتعاريف،وقواعد التقعيد بشكل مُتقَن، بل تَقَدَّمَت الكتابة على كثير من قواعد تقعيدها، ومنها **كذلك** صُعوبة تَرْك العادات؛ إذ تَعَوَّد الناس على كتابة بعض الكلمات بطريقة مُعَيَّنة يَصعُب تَغييرها، مثل:حذف حرف الألف في بعض الكلمات.

(١) ابن السراج، كتاب الخط، ١٢٧.

(٢) نصر الهوريني، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ٤١٣.

٣. الفصل الثالث:
علاج آثار ظاهرة تَشذيذ القاعدة المُطَّرِدة

منذ ظهور التعليم النِّظامي في البلاد العربية، وجد اللغويون أنفسهم أمام مشكلة تعليمية في تَعليم بعض العلوم اللغوية، كالنحو، والإملاء.

فاجتهدوا بِوضع الكتب المُيَسَّرة، وعقدت وزارات المعارف، والمجامع مؤتمرات؛ لِتَجاوُز هذه العقبات.

ويمكن أن نَضرِب لهذا مثلًا بجهود مجمع اللغة في القاهرة، إذ بدأ المجمع بِإطلاق مسابقة عامة؛ لِتَقديم مُقترحات لِتَطوير الإملاء، فَوَصَل لِلجنة المسابقة أكثر من مئتي اقتراح.

وعقد المجمع جلسات، ومؤتمرات عَديدة حول موضوع تيسير الإملاء بداية من سنة ١٩٣٨، واستمرت هذه الجلسات، والمناقشات، والمُقترحات، والتقارير إلى سنة ١٩٦٠، وما بعدها، وقد نُوقِشَت في هذه المدة عشرات الاقتراحات، والمبادرات. (١)

وتَوازَتْ مع هذا الجهد، وتَلَتْه عشرات المبادرات، والبحوث من خارج المجمع، مثل كتاب قواعد الإملاء لِمَجمع دمشق، وكتاب دليل تَوحيد ضوابط الرسم الإملائي لِلكتابة العربية في دول مجلس التعاون، وعدد من الكتب التي أَصدَرَها مركز الملك عبد الله لِخدمة اللغة العربية مثل: نظام الكتابة العربية النُّشوء، والتطورات، ومنظومة الحروف العربية، والإملاء في نظام الكتابة العربية، والمباحث النظرية في تَعليم الكتابة العربية، والأعمال التطبيقية في الكتابة العربية.

وهذه الدراسات، والاقتراحات الكثيرة، والجهود الفردية، والجماعية تُشير إلى استشعار كثير من اللغويين المُحدِّثين لِمشكلة في نظام الكتابة العربية؛ لأن الأمية كانت فاشية، والتعليم ليس إلزاميًا، وبعد التعليم الإلزامي ظهرت الحاجة الشديدة إلى تَحديث نظام الكتابة العربية.

---

(١) انظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤)، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٤م.

وهي في وقتنا هذا أَشَدّ منها بكثير، إذ فَشَتْ الكتابة فُشُوًّا لم يَحدُث في التاريخ قَطّ.

فإذا كان الناس في العالم العربي قبل سبعين سنة يَكتبون يوميًا خمسة ملايين نص مثلًا ما بين بحوث، وشروح في المدارس، ومُعاملات في المؤسسات، ومقالات في الجرائد، ورسائل في البريد، وغير ذلك، فإنهم اليوم يَكتبون أضعاف هذا العدد بكثير؛ إذ تَضاعَف عدد السكان في العالم العربي من خمسين مليونًا سنة ١٩٥٠ إلى (٤٥٠) مليونًا سنة ٢٠٢٤.

وتراجعت الأمية، وتضاعفت منصات الكتابة عن السابق، فإضافة إلى ما كان يُكتب سنة ١٩٥٠ جاء الإنترنت،ومنصاته الاجتماعية، فزاد النصوص التي تُكتب يوميًا إلى عدد ضخم جدًا.

ففي منصة إكس وحدها يُكتَب باللغة العربية يوميًا أكثر من سبعة وعشرين مليون تغريدة، ولو أضفنا الفيس بوك، والواتساب فقد نصل إلى (١٠٠) مليون نص مكتوب يوميًا.

وهذا النمو الضخم في إنتاج النصوص كان ينبغي أن يُقابله نمو في صناعة الكتابة العربية، فكان يجب أن تكون عناية اللغويين مُوَجَّهة إلى تَعليم الناس، وتَدريبهم على الصياغة المُحكمة للنصوص الإبداعية والوظيفية، كتَدريبهم مثلًا على كتابة القصة، والمقالة، والخاطرة، والمنشور القصير (التغريدة، ونحوها) ومحاضر الاجتماعات،والتقارير، والتلخيص، والمَسرحية، والخطابات الإدارية، وغيرها من القوالب العُليا؛لصناعة الكتابة، كما فعل أسلافنا في كتبهم،مثل: أدب الكاتب، وصناعة الكتاب، وصبح الأعشى، وغيرها.

لكننا نَجد اللغويين المعاصرين مُنشغلين غالبًا بالسلامة الإملائية فيما يَتَعَلَّق بتَهَجّي الكلمات: كطَريقة كتابة همزة الوصل، والقطع، أو التاء المربوطة، أو الألف في نهاية الكلمة، أو الهمزات بأنواعها،أو الوصل،والفصل، وهذا يكون على حساب كتابة النصوص المُتَقَدّمة.

ويمكن أن نُمَثّل على ذلك بكتب مُقرَّر (التحرير العربي) في الجامعات السعودية، فَاسم المُقرَّر (التحرير) يُشير إلى أن المُقرَّر يَدرس الصياغة المُحكمة للنصوص، وهذا فعلًا ما يَحتاج إليه طلاب الشريعة،والقانون، والتربية، والطب، والحاسب، والهندسة، والعلوم، وغيرهم لِتَطوير مهاراتهم، واستعدادًا لِسوق العمل الذي يَتَطَلَّب غالبًا هذا الأمر.

ولكن جَرْدًا سريعًا لِتَوصيفات هذا المُقرَّر في بعض الجامعات يُريك أن قسمًا كبيرًا من الذي يَدرس حقيقة هو السلامة اللغوية، والتهجي، وهي مُهِمة، لكن مَحَلّها ليس الجامعة،

بل المرحلة الابتدائية، وفي الجدول الآتي تَجِد بعض موضوعات المُقرَّر حسب تَوصيفات الجامعات:

جامعة الملك سعود	جامعة القصيم	جامعة أم القرى	جامعة الإمام محمد بن سعود
رسم الهمزة في أول الكلمة، ووسطها وآخرها	الهمزة في بداية الكلمة	همزتا الوصل، والقطع.	همزتا الوصل، والقطع
الحذف، والزيادة	الهمزة في وسط الكلمة	أحكام الهمزة المتوسطة، وكيفية رسمها.	الهمزة المتوسطة
ورسم الألف آخر الكلمة	الهمزة في نهاية الكلمة	أحكام الهمزة المتطرفة، وكيفية رسمها.	الهمزة المتطرفة
التاءان المبسوطة، والمربوطة	التاء المربوطة، والتاء المفتوحة، والهاء	الحروف التي تكتب، ولا تنطق.	الألف اللينة
	الضاد، والظاء	الفرق بين الهاء المربوطة، والتاء المربوطة، والتاء المفتوحة	الحروف التي تزاد في الكتابة – الحروف التي تحذف – ما يوصل بغيره من الكلمات، وما ينفصل
	الألف في نهاية الكلمة	كتابة الألف اللينة.	
	الحذف، والزيادة، والفصل، والوصل		

يُلاحظ من الجدول السابق أنَّ الأستاذ يُنفق تَقْريبًا نصف ساعات المقرَّر لتدريس التَّهجي،والسَّلامة اللُّغويَّة التي كما ذكرنا ليست من مخرجات تعليم الكتابة في الجامعة، بل من مخرجات تعليم الكتابة في المرحلة الابتدائية، وهذا يؤثِّر على المهارات العُليا المستهدفة في المقرَّر، وربما ركَّز بعض الأساتذة على السَّلامة اللُّغويَّة حتى في الموضوعات التي تتعلَّق بالمهارات العُليا.

وأحسب أنَّني لا أحتاج إلى الاستشهاد على انتشار ظاهرة الأخطاء الإملائية، ورأيت أنَّ الاستشهاد على ذلك من قبيل التَّطويل الذي لا طائل من ورائه؛ إذ هي من المُجمع على الابتلاء به في عصرنا.

٣.١ مسوّغات تحديث نظام الكتابة العربيَّة

نزعم أنَّ هذه المرحلة التَّاريخيَّة هي أكثر مرحلة نحتاج فيها إلى تحديث نظام الكتابة العربيَّة للأسباب الآتية:

أ- انتشار ظاهرة الضَّعف الإملائيّ في العالم العربيّ.

ب- أنَّ التَّجويد، والتَّدقيق، والمراجعة، والضَّبط أمر طبيعيٌّ في نموّ العلوم، والعلوم أصبحت أكثر انضباطًا، وشمولًا، واتّساقًا، ومبادئ التَّقعيد أضحت تنطلق من مبادئ ترتكز على نظرية المعرفة.،والاجتهاد في ضبط العلوم، أو حلِّ المشكلات التي تواجه النَّاس في أثناء دراستها أمر محمود، بل مندوب إليه.

ج- أنَّ في تحديث نظام الكتابة العربيَّة رفعًا للحرج عن عشرات الملايين من الطلاب، وعشرات الآلاف من المعلمين، وكذلك رفعًا للحرج عن مستعملي اللُّغة العربيَّة في الإنترنت، فكثير منهم يقع في كثير من الأخطاء الإملائية التي يمكن أن تخفَّف عنه، ولا نخسر بالتَّخفيف أصلًا من أصول اللُّغة.

د- أنَّ الكتابة كانت محصورة في نطاق ضيّق قَديمًا، تكون في الكتابات العلميَّة، والمراسلات الأدبيَّة، والمعاملات في الدَّواوين الحكوميَّة، وبعض الكتابات الخاصَّة بين النَّاس: كالصُّكوك،وغيرها، والأميَّة كانت فاشية بينهم.

لكنَّ الكتابة في عصرنا انتشرت انتشارًا كبيرًا في الحياة العامَّة للنَّاس، فنجدها في اللوحات التِّجاريَّة،وأسماء الشَّوارع،والصَّحافة، والتِّلفاز، والإنترنت، والتَّواصل الاجتماعيّ في التَّطبيقات.

هـ- توفير الجُّهود التي تُبذل لتعليم شيء يمكن الاستغناء عنه، وتوجيهها نحو المهارات العُليا في مهارة الكتابة، كما فعل أسلافنا عندما وضعوا كُتُبًا لتعليم الكتابة الإبداعيَّة،والوظيفيَّة.

فاستغناؤنا عن بعض القواعد سيوفر نصف الوقت، أو أكثر في تعليم الكتابة، وهو ما يمكننا من توجيه الجُّهد للكتابة الإبداعيَّة، والوظيفيَّة كما يحدث في تجارب بعض الدول المتقدّمة تعليميًا.

ففي كوريا مَثَلًا يتعلَّم طلاب الابتدائيّ بعض المهارات الكتابيَّة التي قد لا يُجيدها طلاب الجامعات العربيَّة، فأهداف الكتابة في الصَّفِّ الخامس،والسَّادس:

* الكتابة بهدف إيصال معنى معيَّن للقارئ.
* اختيار طريقة الكتابة اعتمادًا على موضوع النَّصّ، والهدف منه.
* الكتابة الملأى بالعواطف عند ذكر موقف، أو تجربة شخصيَّة.

ويُطلب من الطالب بعض الأنشطة التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف مثل:العصف الذِّهنيّ، والخرائط الذِّهنيَّة،كما يُطلب من الطالب أن يُحلِّل **نصًّا** شعريًّا، ويُعيد كتابته مرة أخرى، ويُطلب من الطلاب **أيضًا** كتابة نصّ بهدف معيَّن، مع ضرورة تزويد النَّصّ بالوسائل التي تزيد من سهولة فهم القارئ للنَّصّ،كالصُّور، والرُّسوم البيانيَّة، وغيرها.(١)

ونجد هذا الارتقاء بالمهارة في سنغافورة، فهم يهتمُّون بالمهارات العُليا لطلاب الابتدائيّ، مثل:

*كتابة خطابات البريد الإلكترونيّ.
*كتابة التَّقارير الإعلاميَّة التي تسمح بتوثيق، وتنظيم المعلومات الواقعيَّة.
* عرض وجهة نظرهم، أو موقفهم تجاه قضية معيَّنة لإقناع المتلقّي.
* استخدام التِّقنيَّات المرئيَّة مثل: القصة المصوَّرة، والمخطط الزَّمنيّ،والخريطة المفاهيميَّة.
* تطوير السَّرد في الرِّواية مثل:بناء سلسلة من الأحداث نحو التَّعقيد، والدِّقَّة.
* تفصيل الفكرة الرَّئيسيَّة للفقرة من خلال توفير التَّفاصيل الوقائعيَّة، أو الوصفيَّة، وغيرها.
* استخدام الأساليب البلاغيَّة في اللُّغة الأدبيَّة كالتَّشبيهات، والاستعارات.
*كتابة الآراء الحقيقيَّة مثل نشرات إخباريَّة عن الفصل الدِّراسيّ.
*كتابة تقارير معلوماتيَّة مثل تقارير عن أعمال مشروع معيَّن.
* إقناع الصَّفّ،أو المدرسة عبر الإنترنت بمراجعة كتاب، أو مشاهدة فيلم بتوضيح سبب ذلك بعرض، وشرح، وتبرير.(٢)

لكنَّ هذه المسوّغات لا تُغنينا عن الإشارة إلى بعض المبادئ، والخطوات التي قد تعين على علاج هذه الظاهرة، وهي:

(١) عادل القحطاني، وآخرون، الممارسات والتجارب الدولية في تعليم القراءة، والكتابة للمبتدئين، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٩م، ٣٤.
(٢) المرجع السابق، ١٣٢.

أ- الإيمان بحقّ الاجتهاد في المسائل اللُّغويَّة؛ بما يناسب العصر، ويحافظ على أصالة اللُّغة. فالاجتهاد حقٌّ للعلماء الأفراد المجتهدين، كما كان يفعل أسلافنا، وهذا الحقُّ لا زال مستمرًّا للعلماء، بل إنَّ متابعة السَّلف تكون بالاجتهاد، كما اجتهدوا بما يناسب عصرهم، وليست فقط باتِّباع نتائج اجتهادهم.

وإذا كان حقُّ الاجتهاد مباحًا للعلماء المجتهدين من أسلافنا، واستعملوه كما فعل أبو الأسود، ونصر بن عاصم، والخليل، وابن قتيبة، والفارسيُّ، وغيرهم، فإني أظنُّ أنَّه مندوب إليه في عصرنا؛ لأنَّ القدماء كانوا يجتهدون غالبًا؛ لخدمة خاصَّة الخاصَّة من الكتاب، أمَّا المحدَثون فيجتهدون لحلّ مشكلة كبيرة لعموم النَّاس.

والاجتهاد في عصرنا أقرب للدِّقَّة؛ لأنَّه اجتهاد جماعيٌّ تحت مظلَّة مؤسَّسات: كالمجامع اللُّغويَّة، ووزارات التَّعليم.

وتعميم نتائج الاجتهاد في عصرنا هذا أيسر مما كان مُتاحًا لأسلافنا، فلو أنَّ مجمع الملك سلمان العالمي لخدمة اللُّغة العربيَّة، ووزارة التَّعليم في السُّعوديَّة اجتهدا بتحديث الإملاء، ثم صدر قرار سياديٌّ بإلزام وزارة الإعلام، ووزارة التَّعليم بنتائجه لحلَّت جلَّ مشاكل الإملاء خلال عشرين سنة تَقريبًا.

ونزعم أن لو كان اللُّغويُّون المعاصرون الذين حاولوا تحديث الإملاء في القرن الفائت وصلوا لقواعد منضبطة، وجذرية، واتَّفقوا عليها، ثم طُبّقت بقرارات سياديَّة، ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه من انتشار ظاهرة الضَّعف الإملائيّ، ولاعتاد النَّاس على القواعد الجديدة.

٣- إنَّ تحديث قواعد الكتابة، والإملاء لا يخلُّ بأصول اللُّغة، بل يساعد على ضبطها، وهو أمر اصطلاحيٌّ من خارج اللُّغة، ومن صنع العلماء.

٤- وأُعيد هنا الاقتباس السَّابق لابن دُرستويه: «واعلم أنَّ من شأن أهل النَّحو، والشِّعر، والغريب تقييد كلّ كلمة على ما يستحقُّ كلُّ حرف منها مبسوطًا، ومركَّبًا، واستيفاء الشَّكل، والنَّقط إحكامًا، واستيثاقًا؛ لأنَّ علمهم أغمض، فتقييده أوضح على قارئيه.

٥- ومن شأن كتاب الدَّواوين التَّخفيف، وإغفال الشَّكل من كلّ ما وضح، ولم يلتبس، كما أنَّ ذلك شأنهم في النَّقط، فإذا التبست الكلمة، أو الحرف فتَقييدها لازم على جميع المذاهب».[1]

(١) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ٥٧.

ونشير إلى أنَّ من المحافظة على أصول اللُّغة ألا نُغيّر الرُّموز الكتابيَّة (الحروف).

٦- إنَّ لظاهرة الضَّعف الإملائيّ جذرين: جذرًا لغويًا يتعلَّق بحاجة قواعد الإملاء إلى إعادة النَّظر، وجذرًا تربويًّا يتعلَّق بتدريس الإملاء، لكنَّ وجود خلل بتدريس الإملاء في التَّعليم العامّ لا يُعفي اللُّغويّين من ضبط قواعدهم، والاجتهاد بتيسيرها، بل إنَّ عمل التَّربويّ ينبني على عملِ اللُّغويّ، فإذا كان عمل اللُّغويّ غير منضبط، ومتشابكًا، ومعقَّدًا تعقَّدت مهمَّة التَّربويّ.

٧- فلا أظنُّ أنَّه من المقبول أن نطلب من طفل في الصَّفِّ الأول، أو الثاني من المرحلة الابتدائيَّة أن يُفرّق بين الأصل الواويّ،واليائيّ،أو يعرف دلالات (ما) اسميَّة، أو حرفيَّة موصولة،أو زائدة، أو استفهاميَّة.

٨- قال القلقشنديُّ في مسألة أصل الألف: «فإذا أشكل عليك شيء،فلم تعلم أهو من ذوات الواو،أو من ذوات الياء، نحو:(خسا) بالخاء المعجمة،والسّين المهملة كتبته بالألف؛ لأنَّه هو الأصل، ومنهم من يكتب الباب كلَّه بالألف على الأصل، وهو أسهل للكُتَّاب».[١]

٩- فإذا كان توحيد كتابة الألف أسهل للكتاب المحترفين، فكيف نقول بحقّ الأطفال؟!

وقد مرَّ بنا في غير موضع من هذه الدِّراسة أنَّ جلَّ هذه القواعد وضعت للمتقدِّمين بالمعارف؛ ولذلك لا نظنُّ أنَّها مناسبة لطلاب التَّعليم العامّ.

٣.٢ إستراتيجيَّة مقترحة لتحديث نظام الكتابة العربيَّة

نقترح أن يكون الاجتهاد بتحديث قواعد الإملاء على النَّحو الآتي:

١- نعرض آراء السَّلف في المسألة، ونحن نظنُّ أنَّ الاجتهادات في الكتابة العربيَّة مرَّت بمراحل، فكانت في الجاهليَّة، وصدر الإسلام على صورة واحدة تَقريبًا، ثم تعدَّدت الآراء مذ أبي الأسود الدُّؤليّ إلى السُّيوطيّ تعددًا كبيرًا؛حتى لا تكاد تجد رأيًا إلا وقد قيل، سواء أكان موافقًا للقاعدة العَامَّة أم مخالفًا لها.

٢- ثمَّ اختار المحدَثون بعض هذه الاجتهادات، وعمَّموها، وأُقِرت في التَّعليم العامّ، وأصبحت كأنَّها هي الإملاء العربيُّ فقط، وكذلك نظنُّ أنَّ كتاب (المطالع النَّصريَّة للمطابع المصريَّة في الأصول الخطيَّة) لنصر الهوريني (١٨٧٤م) هو أساس هذا الاختيار؛ لأنَّه هو

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ٢٠٣.

المرجع الرَّئيس للإملاء العربيّ في العصر الحديث. وقد أشار الهوريني في مقدمة كتابه: أنَّه ألَّف الكتاب؛ ليجمع قواعَد الكتابة؛ لأنَّ الكتب التُّراثيَّة التي في هذا المجال لم تُطبع بعد؛ولندرة وجود مخطوطاتها في وقته.(١)

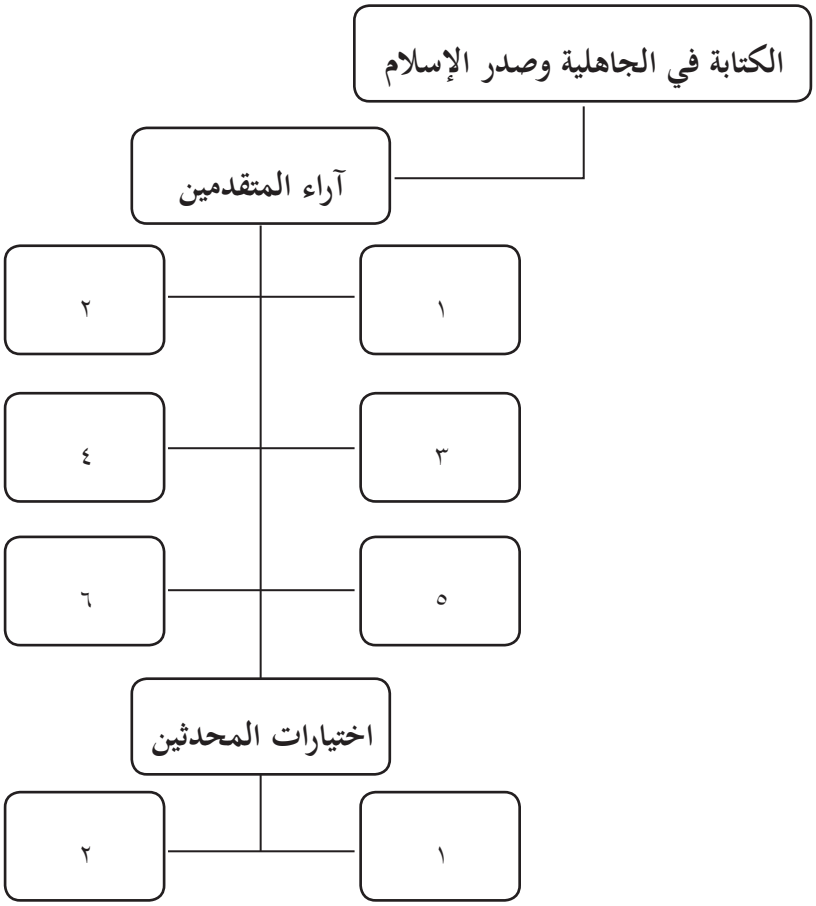

٢- نختبر المسألة بعرضها على قاعدة الإملاء العامَّة،وهي: مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف، وعددها.

ويُراعى في كتابة الكلمة نطقها في أثناء ورودها في الجملة، لا المعجم، وتكون مفصولة عمَّا قبلها،وما بعدها، ولا توصل الكلمات بما بعدها، أو ماقبلها إلا إذا كانت ممَّا لا يمكن

(١) الهوريني، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ٣٤.

الوقوف عليه،أو الابتداء به. فحروف العطف، والجَرّ الفرديَّة لا يقف عليها المتحدِّث، بل يصلها بالكلمة التَّالية، والضَّمائر المتَّصلة،وتاء التَّأنيث السَّاكنة لا يُبدأ بها.

مثال:

اشتريت كتابًا بخمسين، فمن يشتريه منّي؟

يُلاحظ هنا أنَّ (تُ) وصلت باشترى؛ لأنَّ المتكلّم لا يستطيع الوقوف بين الفعل اشترى، وتاء الفاعل، و(كتابًا) كتبت بزيادة ألف التَّنوين؛ لأنَّنا نُراعي حالة الكلمة في الوقوف عليها في أثناء نطقها في الجملة؛ إذ وجود الكلمة في الجملة قد يؤثّر على كتابتها، ككلمة (كتابًا) في الجملة السَّابقة التي تأثَّرت بموقعها؛ لأنَّ تنوين النَّصب له قاعدة إملائية خاصَّة، ونلاحظ أنَّ باء الجَرّ وصلت بالكلمة اللاحقة لها؛ لأنَّ المتكلّم لا يقف عليها في أثناء كلامه.

أما (من) فقد فُصلت عمَّا بعدها رغم إمكانيَّة الإدغام؛ لأنَّ المتكلّم يستطيع الوقوف عليها، قال السُّيوطيُّ: «وأمَّا المدغم من كلمتين،فيُكتب بأصله؛ اعتبارًا بالوقف على الكلمة الأولى نحو: من مال».(١)

واعتماد هذه القاعدة سيلغي بعض القواعد الجزئيَّة مثل قاعدة وصل (أن لا) وغيرها.

٣- نُطبّق على القواعد الجزئيَّة شرطين هما:

أ- الشُّمول: ونعني بالشُّمول:أن تشمل القاعدة أكبر عدد من التَّطبيقات.

ب- البساطة: ونعني بها ألا تكون القاعدة مركَّبة، كأن يكون لها استثناءات.

وهذان الشَّرطان مستعاران من شروط النَّظريَّة العلميَّة، ونُقيّد بهما القواعد الجزئيَّة مثل: قاعدة الهمزة المتوسّطة،والوصل،والفصل،وغيرهما، وهما شرطان ضروريَّان؛ لأنَّ القاعدة الجزئيَّة تكون هي الأصل في بعض المسائل،كمسائل الهمزة المتوسّطة؛ إذ لا يُكتفى هنا بالقاعدة العامَّة.

٤- نُرجّح من آراء السَّلف ما وافق (٢، ٣) حتى لو لم يكن مشهورًا في زمنه، ولنا في الفقهاء أسوة حسنة؛ فللفقهاء، والقانونيّين تجربة تستحقُّ الاحتذاء، إذ وجد القانونيُّون في بعض اجتهادات المتقدّمين من الفقهاء حلولًا لبعض المشاكل القانونيَّة،والاجتماعيَّة

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ٥٠٣.

في عصرنا الحاضر، وهي اجتهادات تخالف مذهب البلد، كبعض اجتهادات ابن تيميَّة في مسائل في الطَّلاق، إذ اعتمدت آراؤه في دول الخليج،ومصر،والعراق،والمغرب،والأردن،و هي مخالفة للمذاهب الأربعة كلِّها(١)، وتغيير الاجتهادات الإملائيَّة في عصرنا أيسر من الاجتهادات الفقهيَّة؛ لأنَّ اجتهاداتهم تُبنى على نصوص شرعيَّة،ويُبنى عليها أحكام تتعلَّق بمصالح البلاد،والعباد، ولا بأس في أضيق الحدود أن نجتهد بقول جديد.

ويكون جلُّ العمل هنا بإعادة اختيار القواعد من اجتهاد القدماء، مع التَّأكُّد من موافقتها للخطوة (٢، ٣)، ويمكن أن نعضّد هذه الخطوات بمنهج ابن السَّرَّاج في المسائل الخلافيَّة في الإملاء، إذ قال بعد أن عدَّد المباحث الإملائيَّة: «ولقد أفردت لكلِّ نوع منها فَصْلًا ذكرته فيه،وما له من حجج، فما أجمع عليه أكثرهم،فأكتبه كما كتبوه، وما اختلفوا فيه،فالصَّواب ردُّه إلى أصله، إذا كان قد كتبه بعضهم على الأصل»(٢)، ونضرب للخطوات السَّالفة مَثَلًا بالقواعد الآتية:

أ- قاعدة وصل (أن لا)،أو فصلها.

نُمرِّر هذه القاعدة الجزئيَّة على الخطوات الأربع الماضية:

١- آراء القدماء:

* توصل مطلقًا.

* تُفصل مطلقًا.

* تُفصل إذا أُدغمت بغنَّة وتوصل إذا لم تُدغم بغنَّة.

* تُفصل إذا رفعت ما بعدها،وتوصل إذا نصبته.

لخَّص ابن النَّحَّاس آراء العلماء فيها بقوله: «وكتبوا (ألَّا) متَّصلًا، وقد كتب في المصاحف متَّصلًا في مواضع، ومنفصلًا في أخرى.

واختلف النَّحويُّون في علة الحذف، وهو الذي يستعمله الكُتَّاب، ورأيت عليَّ بن سليمان لا يُجيز إلا الانفصال؛ لأنَّها (أن) دخلت عليها (لا)، ومن النَّحويِّين من يقول: إن

(١) انظر: مساعد بن سليمان بن ناصر الحقيل، موافقة قوانين الأحوال الشخصية لاختيارات ابن تيمية، الرياض، مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٧، العدد ٩.

(٢) ابن السراج، كتاب الخط، ١٠٨.

أدغمتها بغنَّة أثبت النُّون، وإن لم تأتِ بالغنَّة حذفتها.

ومنهم من يقول: إن رفعت ما بعدها كتبتها مفصولة،لا غير، نحو قوله جلَّ وعزَّ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]؛ لأنَّ التَّقدير أنَّه لا يرجع، وقيل: التَّقدير أن ليس يرجع؛ وإن نصبت ما بعد (لا) كتبتها متَّصلة، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]».[1]

٢- القاعدة العامَّة: يُخالف الوصل القاعدة الكليَّة في أنَّ فيها ما يُنطق،ولا يُكتب؛ لأنَّنا نُراعي حالة الوقف على النُّون.

٣- القاعدة الجزئيَّة: تُخالف هذه القاعدة شرطي القاعدة الجزئيَّة (الشُّمول والبساطة)؛ لأنَّنا سنُخرجها من القاعدة العامَّة،ونُخصِّص لها قاعدة خاصَّة.

٤- التَّرجيح: يُخالف الرأي الأول القاعدة العامَّة (يُكتب ما يُنطق)، والرأي الثاني يوافقها.

أمَّا الثالث،والرابع فيُخالفان القاعدة العامَّة،وشرطي الشُّمول، والبساطة؛ لذلك نختار الرأي الثاني.

ب- مسألة كتابة تنوين النَّصب على الهمزة المتطرِّفة إذا كان قبلها ألف:

نُمرِّر هذه القاعدة الجزئيَّة على الخطوات الأربع الماضية:

١- آراء القدماء:

* تُثبت ألف التَّنوين (سماءً).

* تُحذف ألف التَّنوين (سماءً).

قال السُّيوطيُّ: «وإن كان السَّاكن معتلًّا، فإن كان زائدًا للمدِّ، فلا صورة لها نحو ينبئ، ووضوء،وسماء.

فإن كان ما فيه الألف كسماءٍ منوَّنًا منصوبًا،كتبه جمهور البصريِّين بألفين:الواحدة حرف علة،والأخرى البدل من التَّنوين، وبعضهم، والكوفيُّون بواحدة، وهي حرف العلة التي قبل

(١) ابن النحاس، عمدة الكتاب، ١٨٢.

الهمزة،ولا يجعلون للألف المُبدلة من التَّنوين».[١]

٢- القاعدة العامَّة: يُخالف حذف ألف التَّنوين القاعدة العامَّة؛ لأنَّ الألف ستُنطق في حالة الوقف عليها، ومرَّ بنا أنَّ الكلمة يُراعى نطقها مبدوءًا بها،وموقوفًا عليها داخل الجملة.

٣- القاعدة الجزئيَّة: يُخالف الحذف شرط الشُّمول؛ إذ لا تُغطّي القاعدة الأساسيَّة (زيادة ألف للتَّنوين) الكلمات المنتهية بهمزة على السَّطر، ويُخالف البساطة؛ لأنَّنا سنُفرِّع القاعدة الأساسيَّة.

٤- التَّرجيح: يُخالف الرأي الثاني القاعدة العامَّة (يُكتب ما يُنطق)، وشرطي الشُّمول، والبساطة، والرأي الأول يوافق القاعدة العامَّة، وشرطي الشُّمول، والبساطة؛ لذلك نختاره.

ت- مسألة زيادة الواو في كلمة (عمرو):

نُمرِّر هذه القاعدة الجزئيَّة على الخطوات الأربع الماضية:

١- آراء القدماء:

* زيادة الواو (عمرو).

* الاكتفاء بالشَّكل (عَمر).

قال ابن النَّحَّاس: «وزادوا في عمرو واوًا فرقًا بينه،وبين عُمر، وكان أولى بالزيادة؛لخفته، هذا إذا كان مخفوضًا،أو مرفوعًا. فإن كان منصوبًا لم تُزد فيه واو؛ لأنَّ عمر لا ينصرف، فقد زال الإشكال؛ وقيل: لم تُزد فيه واو في النَّصب لئلا يُجمع بين زائدين، وهما الألف، والواو، فإن شكلت عمرًا في موضع الخفض والرَّفع لم تُلْحق فيه واوًا؛ لأنَّه لا يُشكل بعُمر»[٢]، ومرَّ بنا رأي المبرِّد في أنَّ التَّفريق بينهما يكون بالشَّكل، وأشار ابن دُرستويه إلى أنَّ زيادة الواو شاذَّة، ويُفرَّق بين هاتين الكلمتين بالشَّكل؛ لأنَّه لو زِيدت الواو في كلِّ اسم أشبه آخر لصارت أكثر الكلمات مزيدة.[٣]

٢- القاعدة العامَّة: تُخالف زيادة الواو القاعدة العامَّة؛ لأنَّها ليست منطوقة، لا في الوصل، ولا في الوقف.

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ٥٠٧.

(٢) ابن النحاس، عمدة الكتاب، ١٦٤.

(٣) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ١٩٢.

٣- القاعدة الجزئيَّة: تُخالف زيادة الواو شرط الشُّمول؛ لأنَّها ستكسر القاعدة العامَّة، وتُخالف البساطة؛ لأنَّنا سنُفرِّع القاعدة الأساسيَّة.

٤- التَّرجيح: يُخالف الرأي الأول القاعدة العامَّة (يُكتب ما يُنطق)، وشرطي الشُّمول، والبساطة، والرأي الثاني يوافق القاعدة العامَّة، وشرطي الشُّمول، والبساطة؛ لذلك نختاره.

ث- مسألة كتابة الألف في نهاية الكلمة:

نُمرِّر هذه القاعدة الجزئيَّة على الخطوات الأربع الماضية:

١- آراء القدماء:

* تُكتب الألف في نهاية الكلمة على صورتين، إحداهما (ا) إذا كان ثلاثية، وأصل الألف فيها واو، والأخرى (ى) إذا كان أصل الألف ياء، أو كانت الكلمة رباعية، أو أكثر، أو من الكلمات المستثناة.

* تُكتب على صورة (ا) مطلقًا.

سنتجاوز تفصيل الرأي الأول،لأنَّه شائع مشهور.

أمَّا الثاني فقد ذكره غير واحد من العلماء، قال ابن النَّحَّاس: «ولا اختلاف بين النَّحويّين في أن تكتب هذا كلَّه (أي كلَّ كلمة تنتهي بالألف) بالألف فجائز»[(١)]، ثمَّ قسَّم أصحاب هذا الرأي إلى ثلاثة أقسام:

* قسم جوَّز كتابتها بالألف (ا)، ولكنَّهم يرون أنَّ الأولى أن تُكتب بالألف، وعلى صورة الياء على التَّفصيل الشَّائع.

* قسم جعل أنَّ الأمر واحد، سواء أكتبتها (ا) أم (ى)، والكاتب مُخيَّر بينهما.

* قسم جعل كتابتها على صورة الياء (ى) من قبيل الخطأ الذي لا يجوز، ووصف ابن النَّحَّاس حججهم بأنَّها حجج بَيِّنَة.

ومن طريف ما ذكره ابن النَّحَّاس في هذه المسألة قوله: «وسمعت عليَّ بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد أنَّ أصل هذا من الأخفش سعيد احتال على الكُتَّاب؛ ليُضطرَّهم

(١) ابن النحاس، عمدة الكتاب، ١٦١.

إلى النَّظر في النَّحو، ثم سأل الكسائيَّ فتابعه عليه»[١]، أي أنَّ أصل المسألة حيلة تعليميَّة، لا علميَّة، صنعها الأخفش؛ ليُجبر الكُتَّاب على تعلُّم النَّحو،والصَّرف، ونشير هنا إلى أنَّ الكاتب ليس بحاجة لمعرفة أصل الكلمة، بل يكفي منه أن يُصوِّر الصَّوت بصورته، واللُّغويُّ ليس بحاجة الكتابة لمعرفة الأصل.

وذكر ابن النَّحَّاس أيضًا رأي عليّ بن سليمان، الذي وضع معيارًا يُحدّد طريقة كتابة الألف؛ إذ ذهب إلى أنَّ الألف تُكتب ألفًا قائمة؛لأنَّها هي الحاصلة باللَّفظ، بغضِّ النَّظر عن أصلها:الواويّ، أو اليائيّ[٢] (ابن النَّحَّاس، ٢٠٠٤).

واعتمد هذا المعيار أيضًا ابن دُرستويه قال: «اعلم أنَّ كلَّ مقصور كثرت حروفه، أو قلَّت من ذوات الواو، والياء،ومما ليس منهما: فعلًا كان، أو اسمًا، أو حرفًا، يجوز كتابُه ألفًا على لفظه؛لأنَّه الأصل» [٣]، وقد مرَّ بنا رأي الفارسيّ في هذه المسألة؛ إذ ذهب إلى كتاباتها: (ا)، وذكر صاحب صبح الأعشى أنَّ من العلماء من يكتب الباب كلَّه بالألف على الأصل، ثمَّ علَّق أنَّ ذلك أسهل للكُتَّاب[٤]، ولركن الدِّين الأستراباذيّ –وهو غير الرضيّ– نصٌّ مهمٌّ في هذه المسألة، قال: «ومنهم من يكتب الباب كلَّه، أي: الألف الثَّالثة سواء أكانت غير مُبدلة،أم مُبدلة عن ياء، أم مُبدلة عن واو بالألف؛ لأنَّ القياس أن تُكتب الألف بالألف، مع أنَّه أنفى للغلط على الكاتب».[٥]

والأفعال الثُّلاثيَّة التي تُكتب بالوجهين أكثر من التي تُكتب بوجه واحد، ولابن مالك أرجوزة في ذلك.[٦]

٢– القاعدة العامَّة: تُخالف كتابة الألف على صورة الياء القاعدة العامَّة؛ لأنَّ المنطوق ألف لا ياء.

---

(١) المرجع السابق، ١٦٢.
(٢) المرجع السابق، ١٣٥.
(٣) بن درستويه، كتاب الكتاب، ٢١.
(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣: ٢٠٢.
(٥) ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤، ٢: ١٠٣٦.
(٦) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المزهر في علوم اللغة،وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ٢: ٢٤١.

٣- القاعدة الجزئيَّة: تُخالف كتابتها (ى) شرط الشُّمول؛ لأنَّها ستكسر القاعدة العامَّة، وتُخالف البساطة؛ لأنَّنا سنُفرِّع القاعدة الأساسيَّة.

٤- التَّرجيح: يُخالف الرأي الأول القاعدة العامَّة (يُكتب ما يُنطق)،وشرطي الشُّمول، والبساطة، والرأي الثاني يوافق القاعدة العامَّة، وشرطي الشُّمول، والبساطة؛ لذلك نختاره.

ونستطيع تطبيق هذه الخطوات على عدد كبير من القواعد الإملائيَّة كمسائل الوصل،والفصل والزيادة،والحذف، والهمزات، وغيرها.

ولا نزعم أنَّ تطبيق هذه الخطوات سيجعل كلَّ القواعد الإملائيَّة مُطَّردة، شاملة، بسيطة، لكنَّه سيُقلِّل المشاكل إلى درجة كبيرة؛حتى لا يبقى لنا إلا بعض المسائل التي يصعب تعديلها،كبعض مسائل الهمزة المتوسِّطة و(أل) الشَّمسيَّة، ودخول اللام على الكلمة المبدوءة بأل التَّعريف، وغيرها.

الخاتمة:

درسنا في هذا البحث إحدى الظواهر الإملائية التي كان لها أثرٌ بالغ في نظام الكتابة العربية، وهي ظاهرة تشذيذ القاعدة المطَّردة، فتناولنا في الفصل الأول: تأصيل المفاهيم الأساسية للبحث، من خلال تحليل لمصطلحات: الاطراد، والشذوذ، والتشذيذ.

ثم خُصِّص الفصل الثاني: لدراسة العوامل التي أسهمت في نشوء هذه الظاهرة،واستمرارها.

أما الفصل الثالث: فقد قدمنا فيه إستراتيجية مقترحة لمعالجة آثار تشذيذ القاعدة المطردة في الإملاء العربي.

وقد وصلنا في نهاية هذا البحث إلى بعض النَّتائج، والتَّوصيات، منها:

* أنَّ آراء العلماء المتقدّمين في مسائل قواعد الكتابة العربيَّة متنوّعة، ومتعدّدة، فلا تكاد تجد مسألة واحدة متَّفقًا عليها، ويمكن أن يُفاد من هذا التَّنوُّع بإصلاح نظام الكتابة بما يناسب عصرنا.

* أنَّ الكتابة العربيَّة تقوم على قاعدة عامَّة، وهي: مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف، وعددها.

* أنَّ ما خالف هذه القاعدة العامَّة من قواعد الإملاء الجزئيَّة ليس من الشَّاذِّ في اللُّغة، بل من قبيل التَّشذيذ الذي صنعه بعض اللُّغويّين.

* فالشَّاذُّ من صنيع العرب وليس لنا سبيل إلى تغييره، أمَّا ما صنعه اللُّغويُّ فيُغيّره اللُّغويُّ كذلك.

* أنَّ أسباب ظاهرة التَّشذيذ عديدة من أهمّها: الخلط بين السَّماع، والاصطلاح، واختلاف الفئة المستهدفة من إيراد هذه القواعد بين القدماء، والمحدَثين، وكذلك قاعدة إزالة اللَّبس.

* أنَّ الدَّعوة إلى الاجتهاد،ومحاولة علاج ظاهرة تشذيذ قواعد الكتابة، وعلاج الضَّعف الإملائيّ أمر طبيعيٌّ، بل مندوب إليه، وتحديث القواعد،وتجديدها لا يخلُّ بأصول اللُّغة، وهو من أكثر الأمور التي حاول المعاصرون الدَّعوة إليها.

* اقترحنا إستراتيجيَّة لمعالجة هذه الظاهرة، وهي من أربع خطوات: تبدأ أولًا بذكر آراء العلماء المتقدّمين في المسألة، ثمَّ اختبار المسألة من حيث المطابقة للقاعدة العامَّة للكتابة (موافقة المكتوب المنطوق)، ثمَّ التَّحقُّق من انطباق شرطي الشُّمول، والبساطة على القاعدة الجزئيَّة، ثمَّ ترجيح الرأي الذي يوافق القاعدة العامَّة، وشرطي الشُّمول، والبساطة.

* ونوصي أن تتبنَّى بعض المؤسَّسات اللُّغويَّة الكبيرة في العالم العربي:مثل مجمع الملك سلمان للُّغة العربيَّة، وغيره مشروعات لمراجعة قواعد الإملاء؛ وفق إستراتيجيَّة واحدة، تُطبَّق على قواعد الكتابة قاعدة قاعدة، ثمَّ تُصدر فيها قرارات مُلزمة لوزارة التَّعليم، والإعلام وغيرهما.

* ولا نزعم أنَّ هذه الخطوات، والإستراتيجيات ستحلُّ كلَّ المشاكل الإملائيَّة، ولكنَّها ستُخفِّف المشكلة **كثيرًا**.

* ونشير **كذلك** إلى أنَّ هذا المشروع لن تظهر نتائجه إلا بعد تطبيقه بسنين عديدة،قد تصل إلى عشرين سنة، وهذا أمر يسير؛ لأنَّنا يجب أن نفكِّر بالأجيال القادمة،لا بأنفسنا.

* وإن كان جيلنا قد اعتاد على الكتابة بطريقة تخالف القاعدة العامة، فإن أبناءنا سيعتادون على الكتابة الموافقة للقاعدة، فينشؤون عليه بسهولة،ويقين أقرب إلى الصواب.

ثبت المصادر والمراجع

الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١.

الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد، شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤.

الإشبيلي، محمد بن الحسن، طبقات النحويين،واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٨٤.

البشري، محمد بن شديد بن سالم، تقييم الأداء الإملائي لدى طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مجلة دراسات في المناهج، ١وطرق التدريس، ع١٩٨، ٢٠١٣، ١٥ – ٥٩.

بابشاذ، طاهر ابن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧.

البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تح: مصطفى السقا حامد عبد المجيد، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦.

ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢.

ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ط٢، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣.

ابن الحاجب، جمال الدين، الشافية في علم التصريف، تح: حسن العثمان، مكة: المكتبة المكية، ١٩٩٥.

الحقيل، مساعد، موافقة قوانين الأحوال الشخصية لاختيارات ابن تيمية، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الجمعية العلمية القضائية السعودية، مجلة قضاء، ٢٠١٧، ع٩، ١٤٩ – ١٩٦.

ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، تح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٥.

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، كتاب الكتاب، تح: الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢١.

ابن السراج، أبو بكر، كتاب الخط، تح: عبد الحسين محمد، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٧٦، مجلة المورد مج ٥، ع ٣.

السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة،وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية، ١٩٦٢.

الصولي، أبو بكر، أدب الكتاب، تح: محمد بهجة الأثري، بغداد: المكتبة العربية، ١٩٢٣.

ضيف، شوقي، مجمع اللغة العربية في خمسين عام (١٩٣٤-١٩٨٤)، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٤.

ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بركات، مكة: جامعة أم القرى، ١٩٨٥.

الغامدي، محمد، وآخرون، نظام الكتابة العربية النشوء، والتطورات، الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٧.

ابن فارس، أحمد، معجب مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، مصر: دار الفكر، ١٩٧٩.

الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، تح: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

الفاكهي، عبد الله، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي الدميري، ط٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣.

ابن قتيبة، أبو محمد، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، سوريا: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨.

القحطاني، عادل، وآخرون، الممارسات،والتجارب الدولية في تعليم القراءة،والكتابة للمبتدئين، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٩.

القلقشندي، أحمد، صبح الأعشى، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٤.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.

المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة،والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧.

أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٢.

النحاس، أبو جعفر، عمدة الكتاب، تح: بسام الجابي، الرياض: دار ابن حزم، ٢٠٠٤.

الهوريني، النصر، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تح: طه عبد المقصود، القاهرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٥.

Bibliography

1. Tahdhīb al-lughah, Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, 2001, Muḥammad ḥAwaḥmirḥo (Ed.), Bayrūt, Dār Iḥyāḥal-Turāth al-ḥArabī.

2. SharḥShāfīyah Ibn al-ḥājib, Al-Astirābādhī, ḥasan ibn Muḥammad, 2004, ḥAbd al-Maqḥūd Muḥammad (Ed.), Cairo, Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah.

3. ḥabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyn, Al-Ishbīlī, Muḥammad ibn al-ḥasan, 1984, Muḥammad Abū al-Faḥl Ibrāhīm (Ed.), Egypt, Dār al-Maḥārif, Edition 2.

4. sharḥ al-muqaddimah almuḥsibh, Bābashādh, ḥāhir ibn Aḥmad, 1977, Khālid ḥAbd al-Karīm (Ed.),. Kuwait, al-Maḥbaḥah al-ḥAḥīyah.

5. al-Iqtiḥāb fī SharḥAdab al-Kitāb, Al-Baḥalyawsī, ḥAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Assīd, 1996, Muḥḥafá Assaqqā ḥāmid ḥAbd al-Majīd (Ed.), Cairo, Maḥbaḥat Dār al-Kutub al-Miḥrīyah.

6. Sirr ḥināḥat al-Iḥrāb, Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 1993, ḥasan Hindāwī (Ed.), Damascus, Dār al-Qalam, Edition 2.

7. al-Khaḥāḥiḥ Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ 1952, Muḥammad al-Najjār (Ed.), Cairo, Dār al-Kutub al-Miḥrīyah.

8. al-Shāfiyah fī ḥilm al-Taḥrīf, Ibn al-ḥājib, Jamāl al-Dīn, 1995, ḥasan al-ḥUthmān (Ed.), Makkah, al-Maktabah al-Makkīyah.

9. Muwāfaqat Qawānīn al-Aḥwāl al-Shakhḥīyah Likhtyārāt ibn Taymīyah, Al-ḥaqīl, Musāḥid, 2017, Riyadh, Jāmiḥat al-Imām Muḥammad ibn Saḥūd al-Islāmīyah, al-Jamḥīyah al-ḥilmīyah al-qaḥāḥīyah al-Saḥūdīyah, Majallat Qaḥāḥ Iss. 9.

10. Musnad Aḥmad, Ibn ḥanbal, Aḥmad, 1995, Aḥmad Muḥammad Shākir (Ed.), Cairo, Dār al-ḥadīth.

11. Kitāb al-Kitāb, Ibn Durustawayh, ḥAbd Allāh ibn Jaḥfar, 1921, P. Luwīs Cheikho al-Yasūḥī, Beirut, Maḥbaḥat al-Ābāḥal-Yasūḥīyīn.

12. Sharḥ Shāfīyat Ibn al-ḥājib, Arraḥī, Muḥammad ibn al-ḥasan, 1975, Muḥammad Nūr al-ḥasan, Muḥammad Azzfzāf, Muḥammad Muḥyī Iddīn ḥAbd al-ḥamīd (Eds.), Beirut, Dār al-Kutub al-ḥIlmīyah.

13. Majallat al-Mawrid, Ibn Assarrāj, Abū Bakr, 1976, ḥAbd al-ḥusayn Muḥammad (Ed.), Baghdad, Wizārat Athaqāfah wal-Iḥām, Dāḥirat al-Shuḥūn al-Thaqāfīyah, Vol.5, Iss. 3.

14. Hamḥal-Hawāmiḥ Assaywḥy, Jalāl al-Dīn, 1962, fī Sharḥ Jamḥal-Jawāmiḥ ḥAbd al-ḥamīd Hindāwī (Ed.), Egypt, al-Maktabah al-Tawfīqīyah.

15. Almuzhir fī ḥUlūm al-Lughah wa- Anwāḥihā, Assaywḥy, Jalāl al-Dīn, 1998, Fuḥād ḥAlī Manḥūr (Ed.), Beirut, Dār al-Kutub al-ḥIlmīyah.

16. Adab al-Kitāb, Aḥūly, Abū Bakr, 1923, Muḥammad Bahjat al-Atharī (Ed.), Baghdad, al-Maktabah al-ḥArabīyah.

17. Majmaḥ al-Lughah al-ḥArabīyah fī Khamsīna ḥām (19341984-), ḥayf, Shawqī, 1984, Cairo, Majmaḥal-Lughah al-ḥArabīyah.

18. al-Musāḥid ḥalá Tasḥīl al-Fawāḥid, Ibn ḥAqīl, Bahāḥ Addīn, 1985, Muḥammad Barakāt (Ed.), Makkah, Jāmiḥat Umm al-Qurá.

19. Niḥām al-Kitābah al-ḥArabīyah: Annushūḥwa-Taḥawwurāt, Al-Ghāmidī, Muḥammad, et al., 2017, Riyadh, Markaz King ḥAbd Allāh al-Dawlī li-Khidmat al-Lughah al-ḥArabīyah.

20. Muḥjam Maqāyīs al-Lughah, Ibn Fāris, Aḥmad, 1979, ḥAbd al-Salām Hārūn (Ed.), Egypt, Dār al-Fikr.

21. al-Masāḥil al-Halabyāt, Al-Fārisī, Abū ḥAlī, 1987, ḥasan Hindāwī (Ed.), Damascus, Dār al-Qalam Littibāḥah wa-Nnashr wa-Tawzīḥ

22. Sharḥ Kitāb al-Hudūd fī Annaḥw, Al-Fākihī, ḥAbd Allāh, 1993, al-Mutawallī Addamīrī (Ed.), Cairo, Maktabat Wahbah, Edition 2.

23. Adab al-Kātib, Ibn Qutaybah, Abū Muḥammad, 2008, Muḥammad Addālī, Syria, Muḥassasat al-Risālah.

24. al-Mumārasāt wa-tajārib Addawlīyah fī Taḥīm al-Qirāḥah wal-Kitābah lil-

Mubtadiḥīn, Al-Qaḥṭānī, ḥĀdil, et al., 2019, al-Riyāḥ Markaz King ḥAbd Allāh ibn ḥAbd al-ḥAzīz Addawlī li-Khidmat al-Lughah al-ḥArabīyah.

25. ḥubḥ al-Aḥshá, Al-Qalqashandī, Aḥmad, 1914, Cairo, al-Maḥbaḥah al-Amīrīyah.

26. Tashḥīl al-Fawāḥid wa-Takmīl al-Maqāḥid, Ibn Mālik, Muḥammad ibn ḥAbd Allāh, 1967, Muḥammad Kāmil Barakāt (Ed.), Cairo, Dār al-Kitāb al-ḥArabī lil-ḥibāḥah wa-Nnashr.

27. al-Kāmil fī al-Lughah wal-Adab, Al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd, 1997, Muḥammad Abū al-Faḥl Ibrāhīm (Ed.), Cairo, Dār al-Fikr al-ḥArabī.

28. al-Madkhal ilá Dirāsat Annaḥw al-ḥArabī, Abū al-Makārim, ḥAlī, 1982, Cairo, Dār Athaqāfah al-ḥArabīyah.

29. ḥUmdat al-Kitāb, Annaḥḥās, Abū Jaḥfar, 2004, Bassām al-Jābī (Ed.), Riyadh, Dār Ibn ḥazm.

30. al-MaḥāliḥAnnaḥrīyah lil-MaḥābiḥAl-Miḥrīyahfī al-Auḥūl al-Khaḥīyah, Al-Hūrīnī, Annaḥr, 2005, ḥāhā ḥAbd al-Maqḥūd (Ed.), Cairo, Maktabat Assunnah.